النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵜⴰⵎⵓⵔⴰⵜⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

• العدد: 461

من 2 إلى 8 يونيو 2022
تصدر كل خميس

الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

الطاقة في المغرب بين احتكار اللوبيات ومعاقبة الشعب

ضيف العدد: عبد اللطيف بنلحسن

إن مشكل سامير لم يكن قط مشكلا اجتماعيا أو قضية عمال يمكن حلها عبر مفاوضات وتعويضات بل هو مشكل سياسي بالأساس، الغاية منه التخلص من كل ما يعاكس مصالح القوى الاقتصادية الغربية...

كلمة العدد

جميعا من أجل انتزاع حق النهج الديمقراطي في عقد المؤتمر الوطني الخامس

هناك إصرار قوي للنظام المخزني على منع انعقاد المؤتمر الوطني الخامس للنهج الديمقراطي المزمع عقده في 22/23 و24 يوليو 2022 من خلال عرقلة كل الاجراءات لحجز قاعة عمومية لعقد الجلسة الافتتاحية ومكان لاستكمال أشغال المؤتمر.

منذ 2020 والنهج الديمقراطي يقوم بالإجراءات الإدارية للحصول على قاعة لعقد الجلسة الافتتاحية لمؤتمره الوطني ومكان اقامة المؤتمرات والمؤتمرين. لكن محاولاته ووجهت من طرف سلطات وزارة الداخلية بالتسويف والمنع المقنع.

ووعيا منا بألاعيب النظام وأعذاره ونيته المبيتة لمنع عقد مؤتمرنا، قدمنا طلبات لقاعات وأماكن الإقامة في الرباط والدار البيضاء.

ففي الدار البيضاء، وبعد العديد من اللقاءات مع جماعة الصخور السوداء، أخبرتنا أن قاعة مسرح محمد السادس متوفرة يوم 22 يوليو 2022 لعقد الجلسة الافتتاحية شريطة إشعار الباشا. وبعد العديد من المماطلة والتسويف، أخبرنا هذا الأخير،هاتفيا، أن القاعة محجوزة من أجل التكوين. يا للعجب.

نفس السيناريو يتكرر مع جماعة المعاريف التي، بعد أخذ ورد، أخبرتنا أن قاعة ثريا السقاط متوفرة لاحتضان الجلسة الافتتاحية في 22 يوليو 2022 لتتدخل وزارة الداخلية وتخبرنا أن القاعة سيكون فيها أشغال خلال هذا التاريخ. يا للعجب

في الرباط، تم ايداع طلب قاعة لعقد الجلسة الافتتاحية للمدرسة الوطنية للصناعة المعدنية بتاريخ 2 فبراير 2022، تلقينا جوابا مكتوبا من إدارة هذه المدرسة يفيد أن قاعتها سيكون فيها أشغال خلال هذا التاريخ. يا للعجب

وكدلك يواجه طلبنا باحتضان المدرسة الوطنية العليا للكهرباء والميكانيك أو المدرسة العليا للتكنولوجيا بالدار البيضاء لأشغال المؤتمر وإقامة المؤتمرات والمؤتمرين بالمماطلة والتسويف.

فليس جديدا أن يتعامل النظام بهذا الشكل مع النهج الديمقراطي الذي قاوم محاولات التدجين وظل متشبثا بالقطائع الفكرية والسياسية للحركة الماركسية-اللينينية المغربية وإرثها النضالي وثابتا في مواقفه المدافعة على الطبقة العاملة والشغيلة وعموم الكادحين ومختلف الطبقات والفئات الشعبية وتواجده في مختلف واجهات وساحات النضال وفضحه ونضاله ضد السياسات الرجعية المناهضة لمصالح الشعب المغربي وضد ديمقرطية الواجهة وضد الاستبداد والتغول البوليسي والانتهاكات الخطيرة للحريات وحقوق الإنسان وضد التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وعرف التضييق على النهج الديمقراطي نقلة نوعية منذ أن تم تهديده بالحل من طرف وزارة الداخلية حيث أصبح حرمانه من القاعات العمومية والإعلام العمومي ورفض السلطات المحلية تسليم وصول الإيداع عند تشكيل أو تجديد مكاتب فروعه في المدن والبوادي ممنهجا. كما تم وضع العديد من أعضائه العمال في اللوائح السوداء التي تشكلها الباطرونا والسلطات وترسيب أعضائه وعضواته في المباريات لولوج الوظيفة العمومية، والضغط على بعض العائلات لثني أبنائها وبناتها عن الالتحاق به واعتقال ومحاكمة وإصدار أحكام جائرة ضد بعض أعضائه وعضواته بسبب نضالهم(ن) من أجل قضايا عادلة ومساندتهم (ن) لضحايا خرق حقوق الإنسان،

تتمة في الصفحة 2 <<<

شبيبة النهج الديمقراطي تدين العنف بالجامعة 2

الشارع بين النضال الشعبي ومحاولات الإغلاق المخزني 6

الصراع العالمي وانعكاساته على دول الهامش الراسمالي 11

واقع اليسار المغربي الماركسي والديمقراطي الراديكالي 12

السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org annahjad@gmail.com

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12، الطابق 5 - انفا الدار البيضاء - فاكس: 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

شبيبة النهج الديمقراطي تدين العنف بالجامعة

عبر المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي عن تضامنه مع الطالب عصام الحسيني الذي كان ضحية لاعتداء همجي يوم 26 ماي 2022، بالكلية المتعددة الاختصاصات بسلوان.

وجاء في بلاغ صادر عن المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي عقب اجتماعه الدوري عن بعد، يوم 26 ماي 2022، أنه وبعد تدارس الوضع السياسي والاجتماعي الاقتصادي وتطوراته الحالية، يعلن للرأي العام ما يلي:

- تنديده بالاستمرار المهول للغلاء غير المسبوق الذي تعرفه العديد من المواد الأساسية وقطاع المحروقات الشيء الذي يدمر ما تبقى من حد أدنى للقدرة الشرائية للطبقات الشعبية، ويعتبر أن النضال الشعبي الموحد والمنظم والواعي في إطار الجبهة الاجتماعية هو الكفيل لوقف موجة الغلاء ويدعو في هذا الإطار للمشاركة المكثفة في المسيرة الشعبية المناهضة للغلاء والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين ذلك يوم الاحد 29 ماي 2022 على الساعة 11h انطلاقا من ساحة النصر بالدار البيضاء

- رفضه للمحاكمة الانتقامية الصورية التي يتعرض مناضل شبيبة النهج الديمقراطي بالعرائش الرفيق محمد سعيد اغريدة إثر نضاله الدؤوب إلى جانب الطبقة العاملة بمدينة العرائش ويدعو لإسقاط كل التهمة الموجهة إليه.

- تضامنه مع الطالب عصام الحسيني إثر الاعتداء الهمجي الذي وصل لحد جريمة مكتملة الأركان الذي لحقه يوم 26 ماي 2022، بالكلية المتعددة الاختصاصات بسلوان معتبرا أن مسار إعادة بناء المنظمة الطلابية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب يمر بالأساس عبر وضع حد نهائي لأعمال البلطجة والعنف الجامعي التي تشرعن عسكرة الجامعة وتعرقل النضال الطلابي الجماهيري الوحدوي.

- دعمه للنضالات البطولية التي تخضوها عاملات وعمال "سيكوميك" بمكناس ويدعوا لتحقيق كافة مطالبهم العادلة والمشروعة.

- تجديد مطالبته بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والمدونين في مختلف السجون المغربية، ودعوته كل القوى المدنية والسياسية لتجديد الحملات الرقمية والميدانية للتعريف بقضية الاعتقال السياسي.

ويرى المكتب الوطني أن هذا الوضع الذي يتميز بصفة عامة بتغول لأجهزة المخابرات والبوليس السياسي والتراجع المهول على كافة الحقوق والمكتسبات، أنه يتطلب تصدي في مستوى التحديات المقلقة لذلك يتوجه بدعوة صادقة لكافة القوى الشبابية المناضلة المناهضة للاستبداد والفساد، على اختلاف توجهاتها الايديولوجية والسياسية إلى نبذ الحسابات الضيقة ورص الصفوف في إطار مبادرة شبيبة موحدة حقيقية لمواجهة هذا التغول الخطير.

عن المكتب الوطني: 26 ماي 2022

تتمة كلمة العدد

<<<

قمع حملات مقاطعة الانتخابات (التضييق والعنف والاعتقال) والتحرش المستمر بالعديد من مناضلاته ومناضليه...

وتصاعد التضييق والمنع على النهج الديمقراطي، خاصة بعد عزمه الاعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين في المؤتمر المقبل.

إن هدف النظام هو إرباك التحضير للمؤتمر وصولا إلى منعه أو، في أحسن الأحوال، عقده في ظروف صعبة وإستثنائية تؤثر على أشغاله وإشعاعه، خاصة على المستوى الدولي.

ما العمل لمواجهة مخطط النظام؟

أولا التشبث، حتى النهاية، بعقد مؤتمرنا في التاريخ المحدد وفي شروط عادية من خلال الاستفادة من قاعة عمومية ملائمة لعقد جلسته الافتتاحية ومكان مناسب لعقد أشغاله وإقامة مؤتمريه ومؤتمراته.

ثانيا، النضال محليا وجهويا ووطنيا من أجل عقد مؤتمرنا في تاريخه المحدد وفي ظروف مواتية.

ثالثا، تعبئة إعلامنا(الجريدة والنشرة والموقع الالكتروني وقناة الشرارة ومواقع التواصل الاجتماعي الصديقة وإعلام القوى الصديقة...) منذ الآن وإلى حدود انعقاد المؤتمر.

رابعا،العمل مع القوى الصديقة وطنيا ودوليا قصد القيام بالخطوات اللازمة لفرض حقنا في عقد المؤتمر دون تضييق أو منع مخزني.●

"النضال الشعبي" الفلسطيني و"المنبر التقدمي" بالبحرين:
يؤكدان ضرورة العمل الموحد لمواجهة التطبيع

رام الله: أكدت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني وحزب المنبر التقدّمي البحريني ضرورة تحمل الأحزاب والقوى السياسية العربية لمسؤولياتها في التصدي للمخططات المعادية التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية من خلال فرض حلول أمريكية أحادية الجانب بعيداً عن قرارات الشرعية الدولية.

وعبرت الجبهة والمنبر خلال اتصال بين عضو المكتب السياسي للجبهة محمد علوش ونائب الأمين العام للمنبر التقدمي والناطق باسمه فاضل الحليبي عن دورهما المشترك الى جانب كافة القوى التقدمية والديمقراطية العربية في مجابهة التطبيع وبناء جبهة عربية عريضة لإفشال كافة المشاريع التطبيعية ووضع حد لهرولة الأنظمة نحو التطبيع.

وعبّر الحليبي عن رفض المنبر والشعب البحريني للتطبيع مع الكيان الصهيوني، قائلاً نرفض التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل، وهو الذي يقتل ويزج في السجون أبناء الشعب الفلسطيني، ويمارس سياسة التهويد في القدس ويبني المستوطنات الصهيونية في أراضي الضفة الغربية.

وأضاف الحليبي: منذ قيام الكيان الصهيوني وتشريد وقتل أبناء الشعب الفلسطيني على أيدي العصابات الصهيونية في فلسطين المحتلة، وقف الشعب البحريني وقواه السياسية مع حق الشعب الفلسطيني في النضال والمقاومة لدحر الاحتلال الصهيوني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، ونؤكد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين من الدول التي يعيشون فيها إلى وطنهم فلسطين.

وأكد علوش عمق العلاقات وروابط الاخوة بين الشعبين الشقيقين الفلسطيني والبحريني، موجهاً التحية لشعب البحرين الرافض للتطبيع، وموجهاً التحية للقوى البحرانية الحيّة وفي طليعتها المنبر التقدمي الذي وقف دائماً مدافعاً عن فلسطين وقضيتها وحق شعبها في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة، بل ذهب أبعد من ذلك في مراحل نضالية خلال السبعينيات حيث انخرط مناضلو البحرين في الثورة الفلسطينية وفي فصائها الوطنية ومن ضمنها جبهة النضال الشعبي الفلسطيني.

وبحث علوش والحليبي العلاقات الثنائية بين الحزبين وسبل تطويرها والبناء عليها بما يخدم قضيتنا الفلسطينية وقضايانا العربية ويعزز الصلات الوثيقة بين شعبينا الشقيقين●

لا بديل عن المقاومة الشعبية

اللجنة الادارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي تقر خطة نضالية تصاعدية وتدين منع المسيرة الوطنية ضد الغلاء والقمع والتطبيع.

بدعوة من المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي، استأنفت اللجنة الإدارية بكلية العلوم بجامعة شعيب الدكالي بالجديدة اجتماعها المنعقد يوم الأحد 6 مارس 2022 والذي كانت قد قررت إبقاءه مفتوحا في إطار التعبئة والاستعداد للتعاطي مع المستجدات على مستوى العمل التشاركي مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ومواجهة الجمود والتلكؤ في تفعيل االتفاقات السابقة والموثقة في البالغات المشتركة المتعددة

وقد تميزت أشغال هذه الدورة بمستوى عال من الشعور بالمسؤولية وبدقة اللحظة وحرج المنعطف الذي تأخذه النقابة الوطنية للتعليم العالي في إطار جدلية الحوار والنضال، والذي يستدعي تعزيز جهود السيدات والسادة الأساتذة وتوحيدها من أجل مواجهة سياسة ربح الوقت التي تنهجها الوزارة، والتماطل في الوفاء بالتزاماتها، خصوصا تلك المتعلقة بالنظام الأساسي للأساتذة الباحثين، حيث نص البالغ المشترك الموقع بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والوزارة يوم 08 فبراير 2022 على عرض مشروع المرسوم الخاص بالنظام الأساسي على مسطرة المصادقة، والانتهاء من إعداد مشاريع النصوص التنظيمية قبل متم شهر فبراير 2022

في بداية الاجتماع، وقف الحاضرون للترحم وقراءة الفاتحة على روح الصحافية الفلسطينية الشهيدة شيرين أبو عاقلة، التي استهدفتها بنادق الغدر العنصري لجيش الاحتلال الصهيوني

ألقى بعد ذلك الأخ الكاتب العام للنقابة كلمة باسم المكتب الوطني، أجمل فيها أداء المكتب الوطني في الفترة البينية الاجتماعي اللجنة الإدارية، و تطرق فيها إلى جو الاحتقان والتذمر العارم الذي تعرفه كل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، واستياء السيدات والسادة الأساتذة الباحثين نتيجة التفاوت الكبير بين الإطناب في التصريحات المطمئنة والانحباس على مستوى التفعيل، وإهدار مال كثير ووقت ثمين في تنظيم مناظرات جهوية، كل واحدة نسخة طبق الأصل لسابقتها وبنفس المخرجات المعدة سلفا.

وبعد نقاش عميق وصريح وتفاعل إيجابي بين جميع الأعضاء الحاضرين في الاجتماع، فإن اللجنة الإدارية:

1. تثمن باعتزاز كبير النضالات التي خاضتها الفروع الجهوية والمحلية للنقابة الوطنية للتعليم العالي في مختلف المواقع الجامعية، استعدادا لخوض معارك نضالية وطنية قد يفرضها التمادي في سياسة الاستخفاف والاستهانة التي تستبيحها الحكومة في حق التعليم العالي والبحث العلمي؛
2. تدين بشدة منع تنظيم مؤتمر دولي في كلية الطب والصيدلة بالدار البيضاء؛
3. تعبر عن قلقها إزاء مسلسل التراجعات التي يعرفها مجال الحقوق والحريات، وعن تنديدها الشديد بمنع المسيرة الشعبية ضد الغلاء يوم الأحد 29 ماي 2022، معتبرة ذلك مصادرة لحرية الرأي وحرية التعبير؛
4. ترفض رفضا مطلقا الصيغة المتداولة لمشروع القانون المنظم للتعليم العالي والبحث العلمي، لما يتضمنه من تراجعات وتحكم على مستوى التدبير، وتهميش للأساتذة الباحثين فيما يتعلق بتسطير البرامج الاستراتيجية لتنمية مؤسسات التعليم العالي والجامعات؛
5. ترفض أي حوار تقني في الوقت الراهن في أية لجنة مشتركة، معتبر ة أن استئناف العمل التشاركي، الذي طالما تشبثت به النقابة الوطنية للتعليم العالي واستخفت به الوزارة، رهين بتحقيق نقلة نوعية من خلال التعبير عن الإرادة السياسية للحكومة لتجاوز سياسة المراوغة وربح الوقت؛
6. تؤكد أن المقاربة الشمولية لعملية إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعطل أجرأة الملفات الجاهزة. بل إن الإسراع بإخراج النظام الأساسي للأساتذة الباحثين، كما تم الاتفاق حوله بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والوزارة الوصية، لمن شأنه أن يشحذ الهمم ويرفع المعنويات ويضمن الانخراط الفعلي والتام للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين في إنجاح الإصلاح المنشود؛
7. على مستوى الملف المطلبي تؤكد اللجنة الإدارية على ضرورة:
   - صرف مستحقات ترقية الأساتذة الباحثين؛
   - رفع الاستثناء عن الأساتذة الباحثين حملة الدكتوراه الفرنسية؛
   - تصفية ملف الخدمة المدنية؛
   - رفع الحيف عن الأساتذة الباحثين الذين وظفوا في إطار أستاذ محاضر؛
   - احتساب الأقدمية المكتسبة في سلك الوظيفة العمومية.
8. بخصوص ملف المراكز الجهوية ملهن التربية والتكوين:
   - تذكر اللجنة الإدارية بقرارها المتخذ في اجتماع 06 مارس 2022 والقاض ي بالتفويض للمكتب الوطني بتعميم المعركة النضالية على جميع مؤسسات التعليم العالي في حال اتخاذ خطوات نضالية داخل مجلس التنسيق القطاعي؛
   - تدين سياسة صم الآذان التي تواجه بها وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المطالب المشروعة للسيدات والسادة الأساتذة العاملين بالمراكز، وانحيازها المفضوح لوصاية الأكاديميات على المراكز في خرق سافر لمرسوم الإحداث، واستعمال الإدارة في تصفية الحسابات مع الأساتذة المناضلين؛
   - تطالب بالإفراج عن نتائج مباراة أساتذة التعليم العالي مساعدين) 23 منصب لدورة شتنبر 2021) ؛
   - تجدد تأكيدها على ضرورة نقل المراكز الجهوية للجامعة.
9. تطالب بإلحاق المعاهد العليا لمهن التمريض وتقنيات الصحة بالجامعة؛
10. تجدد اللجنة الإدارية موقفها الثابت في مساندة الشعب الفلسطيني من أجل حقه المشروع في العيش الكريم، مكتمل المواطنة في كنف دولة مستقلة وديمقراطية على كافة أرض فلسطين، عاصمتها القدس. كما تندد بسكوت المنتظم الدولي على جرائم جيش الاحتلال والمحاولات المستمرة والرامية إلى تهويد مدينة القدس وتغيير معاملها .

واعتبارا لما سبق، فإن اللجنة الإدارية تقرر ما يلي:

1 - اعتماد خطة نضالية تصاعدية تبتدئ بتنفيذ 72 ساعة إضراب شامل عن العمل في كافة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي أيام 7 و 8 و9 يونيو 2022؛

2 – الإبقاء على اللجنة الإدارية مفتوحة واستئناف أشغالها يوم الأحد 3 يوليوز 2022 من أجل تقييم المرحلة واتخاذ الخطوات اللازمة.

وفي الختام، تدعو اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي جميع السيدات والسادة الأساتذة الباحثين إلى التعبئة والالتفاف حول نقابتهم العتيدة، والاستعداد لخوض أشكال نضالية غير مسبوقة صونا لكرامتهم ورد الاعتبار الواجب لهم وحفاظا على المرفق العام للتعليم العالي والبحث العلمي.

حرر بالجديدة يوم 29 ماي 2022

اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي

كلمة الكاتب العام الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE في المؤتمر 18 للاتحاد الدولي للنقابات FSM

عقد الاتحاد الدولي للنقابات FSM مأتمره الدولي 18 أيام 6 و7 و8 ماي 2022 بروما بايطاليا، وقد مثل الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي FNE كاتبها الوطني الإدريسي عبد الرزاق عضو السكرتارية الدولية للاتحاد الدولي للنقابات التعليمية FISE FSM، والذي قدم كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر جاء فيها:

الرفيق رئيس الاتحاد الدولي للنقابات FSM: مازواندیل میکائیل ماکواییبي؛

الرفيق الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات FSM: جورج مافريكوس؛

الرفيقات والرفاق في قيادة الاتحاد النقابي القاعدي بإيطاليا USB المستضيف للمؤتمر الدولي 18 للاتحاد الدولي للنقابات FSM؛

الرفيقات والرفاق المؤتمرات والمؤتمرين من مختلف مناطق المعمور.

تحية نضالية لكن ولكم من المغرب من غرب شمال إفريقيا من المنطقة الإفريقية المغاربية والعربية؛

أول أمر أثار انتباهي وَوَجب الإشارة إليه هو الكلمة الافتتاحية للرفيق جورج مافريكوس الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات، الكلمة الطويلة المكونة من 18 صفحة، تتطرق لتجربة الاتحاد الدولي للنقابات خلال 17 سنة، لكنها تتكلم كذلك عن ما قبل 17 سنة وما بعدها، وفي نظرنا هاته الكلمة يجب أن نأخذها بعين الاعتبار جميعا كخطة الطريق للاتحاد الدولي للنقابات، لأن هاته الكلمة تحمل الدروس والعبر والمرتكزات والمبادئ الأساسية، للاتحاد الدولي للنقابات، التي يجب أن تجمعنا جميعا، والتي يجب أن تستمر لأنها هي التي تُميز الاتحاد الدولي للنقابات، وهي منار الطريق التي يجب أن تجمعنا، ومن بين هاته المبادئ هو التضامن مع الشعوب وقضاياهُم، فالتضامن مع الشعب الفلسطيني داخل الاتحاد الدولي للنقابات نلمسه ونشعُره بل ننفرد به كاتحاد دولي للنقابات، ففي إطارات دولية أخرى نجد نقابات تابعة للكيان الصهيوني ومعها تحضُر مع الأسف، بدعوى عدَم ترك الكرسي الفارغ، نقابات فلسطينية ونقابات من المنطقة العربية والمغاربية وغيرها، وفي نفس الوقت لا يمكن ولا مجال للتضامن مع الشعب الفلسطيني، حتى لا نُزْعِج اللوبي الصهيوني، وهذا أمر فضيع خصوصا عندما يتم الكلام عن مناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني، نعم نحن ضد التطبيع ويجب أن نكون ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني بجميع أنواعه (السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي والنقابي والتعليمي والتربوي والعلمي والتقني والإعلامي والسياحي والرياضي وغيره...).

بالنسبة لنا في المغرب، مع الأسف، تم التطبيع العلَني الرّسمي للدولة المغربية مع الكيان الصهيوني من طرف الحكومة السابقة (حكومة حزب "العدالة والتنمية") ومن طرف الحاكمين الحقيقيين في المغرب، ونحن رَفضنا ونرفض التطبيع مع الكيان الصهيوني كنقابات بالمغرب وتنظيمات سياسية وحقوقية وجمعوية وقمنا بتأسيس "الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع"، وبالمناسبة نحيي الشعب الفلسطيني وقواه الحية ونحيي العمل الذي تقوم به "حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" على إسرائيل BDS، في مختلف مناطق العالم، والتي يجب علينا كاتحاد وكنقابات أن نطور علاقاتنا بهاته الحركة المناضلة، كما نُدين الأفعال الإجرامية التي يقوم بها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني أمام مرأى وأعين المنتظم الدولي بل وبتشجيع من طرف الإمبرياليات العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو.

الرفيقات والرفاق، في المغرب وفي إطار التوجه النقابي الديمقراطي وبصفتي الكاتب العام الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE لن ننس وقفة الاتحاد الدولي للنقابات معنا في محنتنا مع البيروقراطية النقابية، لقد تم طردنا في مارس 2012 من قيادة الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل، وفور وصول الخبر راسل الرفيق جورج مافريكوس في الموضوع وسجل الاتحاد الدولي تضامنه معنا، ولا زلنا نقاوم من أجل أن تستمر تجربتنا النقابية في المغرب كتوجه ديمقراطي.

إننا في المغرب نعيش محنة غياب الديمقراطية الحقة، حيث ضرب الحق والحرية النقابيتين واعتقال الصحفيين والمدونين والمطالبين بمطالب الشعب الاجتماعية كمعتقلي حراك الريف، وتجريم الاحتجاج حيث المتابعة القضائية ضد 70 مُدَرسة ومُدَرس من الأساتذة الذين فُرِض عليهم التعاقد.

الرفيقات والرفاق،

وضَحَت أكثر جائحة كورونا، في أغلب دول العالم، على أنه يجب إعطاء الأولوية للخدمات العمومية المجانية كالتعليم والصحة والسكن والوظيفة العمومية والنقل والحماية الاجتماعية..، التي عبرها يمكن تحقيق شيء من العدالة الاجتماعية عبر توزيع وتقاسم الثروات بمختلف أنواعها، لذا وجب النضال والضغط أكثر لجعل حد لخصخصة وتسليع هاته الخدمات، والدفع في اتجاه الحفاظ عليها وتطويرها في مختلف الدول..

الرفيقات والرفاق،

إن الاتحاد الدولي للنقابات مفخرة، يجب أن نعتز به جميعا، ويجب أن نطوره أكثر، من أجل أن يلعب دوره أكثر، في التضامن بين الشعوب وتقدمها، والتضامن العمالي الدولي، وضد الاستعمار والاستعمار الجديد، وضد الإمبرياليات، وضد الرأسمالية المتوحشة وغيرها، وضد الليبرالية والليبرالية الجديدة، وضد الرجعية والتخلف والفساد ونهب المال العمومي واستغلال الشغيلة، ولنعمل جميعا لصالح الطبقة العاملة لتعيش الكرامة والعزة والعدالة الاجتماعية في جميع الدول، وتوزيع وتقاسم الثروات والخيرات...، وهذا ممكن، يبقى فقط أن نعمل أكثر وأحسن من أجل القضايا التي تجمعنا جميعا، ومن أجل نصرة قضايا شعوبنا وقضايا الطبقة العاملة.

دمتن ودمتم للنضال وفيات وأوفياء،

وعاش التضامن العمالي الدولي، وعاش الاتحاد الدولي للنقابات FSM وشكرا.

معركة عاملات وعمال "سيكوميك" مكناس متواصلة رغم قساوة الظروف وضعف التضامن

يواصل أكثر من 550 عاملة وعمال بشركة "سيكوميك" للنسيج بمكناس معركتهن النضالية التي انطلقت منذ زهاء 8 أشهر، دفاعا عن حقوقهم/ هن بعدأن قضى العديد منهم ما بين 30 إلى 40 سنة من الاشتغال بالشركة في ظروف تتميز بالاستغلال المكثف وفي غيب الحد الأدنى من الحقوق حتى تلك التي يتضمنها قانون الشغل على علاته ومنها تدني الأجور وعدم التصريح بالعمال لدى الضمان الاجتماعي والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الانسانية...

وفي الفترة الأخيرة ونظرا لتعنت الباطرونا الذي يعتبر نفسه فرق القانون ويتمتع بالحماية وفي غياب حوار جاد يفضي للاستجابة للمطالب المشروعة للشغيلة ومنها المحق في العودة للعمل و صرف الأجور والتصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي... اضطر العاملات والعمال لتصعيد اشكال احتجاجاتهم من وقفات واعتصامات ومسيرات يومية في ظروف قاسية أمام لا مبالات السلطات أو محاولاتها قمع المحتجين والعمل على تكسير وحدتهم لكن عزيمة العاملات والعمال وتجربتهم المريرة والتي لحمت وحدتهم للتصدي النضالي رغم ضعف التضامن سواء من طرف النقابات وجل القوى المفروض فيها الدعم اوالنضامن مع نضالاتهم في مواجهة الباطرونا /البرجوازية المدعومة من السلطة والجهات الشغلية المختصة.

البيان العام للمؤتمر الوطني العاشر للنقابة الوطنية للتعليم(CDT)

تحت شعار «على درب الوفاء والنضال الديمقراطي مستمرون في الدفاع عن المدرسة العمومية وعن مطالب الشغيلة التعليمية وحقوقها ومكتسباتها» وباستحضار للروح الطاهرة لفقيد الطبقة العاملة المناضل الرمز محمد نوبير الأموي، انعقد المؤتمر الوطني العاشر للنقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أيام: 20 و 21 و 22 ماي 2022 ببوزنيقة في سياق عام يتسم بالقتامة في مستويات عدة:

في المستوى الدولي:

تُسجل النقابة الوطنية للتعليم تغول النيوليبرالية المتوحشة وإجهازها على حقوق الدول النامية، وخيراتها ومقدراتها، وتحكمها في السياسة الدولية واقتصادياتها لصالح الشركات متعددة الجنسيات، وعولمة الديكتاتورية الرقمية. إن طبيعة النظام العالمي الجديد، الذي يتشكل، مازالت فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة مع بروز ملامح مخاض تشكل التعددية القطبية، والذي ساهمت فيه الحرب بين روسيا والغرب الجارية على الأراضي الأوكرانية، وتداعيات الجائحة على التوازنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

في المستوى الإقليمي:

يَعرف الوضع العربي تراجعات واختلالات لصالح داعمي المشروع الإمبريالي المعادي للمشروع الوطني التحرري الفلسطيني، وقد جاءت صفقة القرن، المبنية على مدخل اقتصادي، لتثبيت المشروع الصهيوني وغايته تصفية القضية الفلسطينية ومن خلالها تصفية المشروع الوطني التحرري في الوطن العربي، وضمان استمرار الأنظمة الرجعية المستبدة والفاسدة، ورهن قرارتها السياسية والاقتصادية بالإمبريالية ومؤسساتها المالية.

في المستوى الوطني:

تُسجل النقابة الوطنية للتعليم، في سياق القراءة الموضوعية للتاريخ استمرار النظام السياسي المغربي في تشبثه بثوابت البنية المخزنية العتيقة، وترسيخ مجتمع الدولة القائم على التحكم والاستبداد والجمع بين المال والسلطة، والانصياع للتبعية الإمبريالية والصهيونية العالمية وإجهاض أشكال الحَراك والممانعة التي شكلت امتدادا للمسار النضالي والكفاحي للشعب المغربي والقوى التواقة للحرية والديموقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة. وفي هذا السياق نستحضر حَراك 20 فبراير وحراك الريف وجرادة وزاكورة وأوطاط الحاج، وكل أشكال الاحتجاج السلمي، والتي واجهتها الدولة، في إطار الردة الحقوقية، بقمع الاحتجاجات ومنعها، واللجوء إلى الاعتقالات والمحاكمات التي طالت المناضلين والصحفيين والمدونين، والأساتذة...، وهو ما يؤكد استمرار الدولة في نهجها السلطوي، ووأد كل محاولات التغيير بالاعتماد على التدجين، والاحتواء، والرشاوي، والريع، والقمع المادي والرمزي، وضرب الحريات النقابية، واغتيال العقل، وتسويق الرداءة والتفاهة، وترسيخ الجهل الممأسس، وابتداع "المفاهيم والمشاريع والشعارات" الفضفاضة من قبيل العهد الجديد، والمفهوم الجديد للسلطة، والتراث اللامادي، والنموذج التنموي...، وفي سياق هذا النهج ذاته استغلت الدولة الجائحة لتعميق استبدادها، وتوسيع الفوارق الطبقية والمجالية بتنصلها من مسؤولياتها في ضمان الخدمة العمومية وفي قلبها الحق في التوزيع العادل للمعرفة في المدرسة العمومية.

وفي المستوى التعليمي:

تَعتبر النقابة الوطنية للتعليم أن التعليم مازال يشكل مجالا للصراع التاريخي المتواصل بين المشروع المخزني والمشروع الوطني الديموقراطي بسبب إصرار الدولة على أجرأة مخططاتها النيوليبرالية في قضايا استراتيجية تمس مستقبل التعليم والمدرسة العمومية كالخوصصة والتسليع والتعاقد والمجانية فضلا عن التطبيع التربوي على سبيل المثال لا الحصر.

إن قضية التعليم عرفت مسارا تاريخيا معطوبا بتوالي "إصلاحات" لم تمس جوهر تنمية الإنسان فكرا، وعقلا، وقيما، واندماجا، بل كرست الطبقية والحظوة والقيم السلبية؛ فالمدرسة المغربية فقدت مناعتها الثقافية، وانتقلت من مدرسة الثقافة إلى ثقافة المدرسة، وزكى ذلك الاختياراتُ البيداغوجية القائمة على تثمين التقنوية والفكر التجزيئي، والمستنسخة من توجهات السوق والمقاولة. وتندرج هذه الاختيارات ضمن مخطط الدولة لتفكيك المدرسة العمومية، وضرب حق بنات الشعب المغربي وأبنائه في تعليم عمومي ديموقراطي حداثي، مجاني وجيد، عبر ترسانة من الإجراءات التخريبية الواردة في الرؤية الاستراتيجية والتي نصت عليها قوانين عدة على رأسها القانون الإطار51-17 من قبيل ضرب المجانية، تحت مسمى "تنويع مصادر التمويل"، ودعم القطاع الخاص، وتفويت المؤسسات العمومية عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإدخال الهشاشة للقطاع تحت مسمى

"تنويع الوضعيات الإدارية"، والاختيارات اللغوية المتماهية مع التوجهات الفرونكفونية ضدا على الهوية الوطنية، وانفتاح المدرسة على الثقافة العالمية الحقيقية.

إن المؤتمر الوطني العاشر للنقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وهو يستحضر كل هذه السياقات بتفاعلاتها وتحدياتها على المنظمة النقابية النقابة الوطنية للتعليم، وعلى المدرسة العمومية، يعلن ما يأتي:

1 - تأكيده الارتباط العضوي للنقابة الوطنية للتعليم بالمركزية النقابية الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، والتحامَها بقضايا الطبقة العاملة وعموم الأجراء والكادحين؛

2 - مساندته المبدئية لكل قوى التحرر الوطني، وعلى رأسها نضالات الشعب الفلسطيني البطل ضد الصهيونية العالمية من أجل الاستقلال وبناء الدولة الوطنية الفلسطينية على كافة الأراضي الفلسطينية وعاصمتها القدس؛

3 - تأكيده الموقف المبدئي والثابت للنقابة الوطنية للتعليم من قضية الصحراء المغربية، وحق المغرب في سيادته على كافة أراضيه الوطنية جنوبا وشمالا، ويعتبر أن قضية الوحدة الترابية شأن مجتمعي لا يخص الدولة وحدها، وأن تحرير الأرض من تحرير الإنسان عبر إقرار ديموقراطية حقيقية عمادها وحدة الشعوب هويةً ومصيرا في أفق بناء المغرب الكبير، وتجنيب المنطقة ويلات الحرب وتداعياتها؛

4 - مطالبته الدولة المغربية بتنقية الأجواء السياسية والاجتماعية في البلاد بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، ومعتقلي الرأي والتفكير، ووقف كل المحاكمات والمتابعات التي تطالهم؛

5 - شجبه رعاية الدولة والوزارة الوصية للتعليم الخصوصي، ودعمهما له بما يكرس تسليع التربية والتعليم، ويوسع الفوارق الطبقية والاجتماعية بين بنات الشعب المغربي وأبنائه؛

6 - استمراره في الدفاع عن المدرسة العمومية باعتبارها أساس بناء المواطنة الحقة؛ والتوزيع العادل والمنصف للخدمة العمومية المجانية، وترسيخ قيم الحداثة، والانخراط بعقلانية في مجتمع المعرفة، واحترام الهوية الوطنية في أبعادها المتعددة، وفي وحدتها وانسجامها، وضمنها الأمازيغية ثقافة ولغة؛

7 - إصراره على بناء نظام أساسي موحَّد موحِّد في إطار الوظيفة العمومية، يحافظ على مكتسبات الشغيلة التعليمية المادية والمعنوية والاعتبارية، ويتجاوز اختلالات الأنظمة الأساسية السابقة، ويؤسس لأفق الاستقرار المهني والاجتماعي ويدمج الأساتذة والأطر المفروض عليهم التعاقد ضمن هيئاته، ويضع حدا للهشاشة المؤسسة على الخوصصة والتعاقد الصريح والضمني. وفي هذا السياق يعلن المؤتمر دعمه كل الفئات التعليمية المتضررة، وتضامنه معها، ومواصلة تبنيه لقضاياها، ويطالب بإنصافها عاجلا، ووقف كل أشكال التضييق والقمع والمتابعات والاعتقالات التي طالت الأساتذة المحتجين سلميا، ويؤكد ضرورة تسريع وتيرة تسوية الملفات العالقة، والترقيات بشتى أنواعها؛

8 - تحذيره من مغبة الاستمرار في الإجهاز على الحقوق والمكتسبات كالتقاعد والحق في الإضراب؛ ويندد بالمحاولات الجارية لتكبيله من قبيل السرقة من رواتب المضربين بالاقتطاع منها؛

9 - إدانته التدبير التحكمي لانتخابات اللجان الإدارية متساوية الأعضاء عبر التقطيع الانتخابي المخدوم مجاليا وفئويا، في مس صريح لمبادئ الحياد والنزاهة وسلامة العملية الانتخابية وعدالتها؛

10 - إصراره على سن نظام شفاف للحكامة يعطي معنى للمحاسبة عبر ربطها بمقوماتها الثلاثة المتجلية في تحديد المسؤوليات، وتوفير ظروف ممارسة هذه المسؤوليات ووسائلها الضرورية، وإقرار منظومة مناسبة وعادلة للتحفيز؛

11 - مطالبته بدمقرطة مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، لتؤدي مهامها الخِدْمية لصالح الشغيلة التعليمية وتُبرر جدوى الانخراط فيها؛

12 - شجبه تهريب الانتخابات المقبلة للتعاضدية العامة للتربية الوطنية لصالح فصيل نقابي معلوم، لضمان استمرار انفراده بتدبيرها، وذلك بتمرير عدد من الإجراءات المنافية لمبدإ الشفافية من قبيل عدم نشر لوائح المنخرطين في محاولة لإقصاء عدد منهم، وحرمان الأساتذة والأطر المفروض عليهم التعاقد من المشاركة فيها، على غرار ما وقع في انتخابات اللجان الإدارية متساوية الأعضاء؛

13 - دعمه التام لنضالات الجبهة الاجتماعية، والجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع، وكافة نضالات الشعب المغربي من أجل وطن يسع الجميع، ويحتضن هويته وعمقه الإفريقي والعربي والإنساني؛

14 - تشبثه بالخط النضالي للنقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل CDT، وهويتها الكفاحية وثوابتها المبدئية والتاريخية المنتصرة لقضايا الطبقة العاملة والشغيلة التعليمية بكل فئاتها وعموم الكادحين.

المؤتمر الوطني العاشر

بوزنيقة أيام 20/21/22 ماي 2022

الشارع بين النضال الشعبي ومحاولات الإغلاق المخزني

الحسين لهناوي

يكتسي حق التظاهر في الشارع العام دورا استراتيجيا في الصراع بين الجماهير الشعبية، المتضررة من تطبيق سياسات الليبيرالية المتوحشة المملاة من طرف المؤسسات التمويلية الامبريالية، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، من جهة والحكومات التي تمثل مصالح التكتل الطبقي السائد الذي يستحوذ على السلطة والمال، من جهة ثانية.

من المعلوم أن حركة 20 فبراير، ساهمت بشكل رئيسي في تكسير جدار الخوف عند المواطنات والمواطنين، بحيث أصبح الشارع هو ميدان الاحتجاجات المستمرة، للمطالبة بإقرار الحقوق المشروعة للشعب من حرية وكرامة وعدالة اجتماعية مع المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة في كافة الجوانب. هذا الحراك الشعبي العام، غير المسبوق في تاريخ المغرب، دفع بالنظام، من خلال نصائح وتوجيهات خبراء الامبريالية، إلى الالتفاف على مطالب المحتجين، عبر الإقدام على بعض التنازلات مرحليا، كتشكيل لجنة لتعديل الدستور وتنظيم انتخابات سابقة لأوانها وتعيين حكومة جديدة. هذه الإجراءات الشكلية التي حافظت على جوهر بنية النظام، بل زادت من توسيع سلط الملك، أكثر مما كانت عليه في السابق، بالنسبة للعديد من الجوانب، ستخلق ارتباكا كبيرا داخل أوساط النخب المحتجة، التي كانت تقود الحركة، نفس الارتباك وقع داخل الأحزاب السياسية الداعمة لحركة 20 فبراير، حيث اعتبر البعض أن أهم المطالب تمت الاستجابة لها. هذا الارتباك، بالإضافة إلى إرشاء المركزيات النقابية التي عملت على تحييد الطبقة العاملة من المشاركة في الحراك الشعبي العام، سيؤدي إلى خفوت تدريجي لزخم الحركة، مما مكن النظام من استعادة سيطرته وتطبيق سياسة التضييق على الإطارات المانعة ورفع منسوب القمع على مختلف الشرائح والقطاعات ومحاولات إغلاق الشارع أمام أي احتجاج، ولقد استغل ظروف جائحة كورونا ليفرض حالة الطوارئ بمبرر الحجر الصحي لأزيد من سنتين متتاليتين. بعد عقد من اندلاع الحركة، ستزداد الأوضاع المعيشية للطبقات الشعبية تدهورا بسبب تمادي النظام في استكمال آخر حلقات برنامج التقويم الهيكلي الذي سطره صندوق النقد الدولي منذ أواسط ثمانينات القرن الماضي، ويتعلق الأمر بتفويت ما تبقى من المؤسسات العمومية والمرافق العمومية للرأسمال المحلي والأجنبي، مما يواكبه من تفقير متصاعد لأوسع الطبقات، بما فيها الطبقة الوسطى.

أمام هذا الهجوم المخزني الكاسح على ما تبقى من مكتسبات حققها الشعب المغربي عبر نضالات بطولية وانتفاضات تاريخية، قدم خلالها تضحيات جسام تمثلت في العديد من الشهداء والمعتقلين، والآلاف من المشردين، تنتصب المقاومة الشعبية لتتصدى لهذا الهجوم، لكن بدون قيادة سياسة حازمة وصادقة، من شأنها توحيد كل هذه النضالات والحراكات التي تعرفها خريطة البلاد ومجموعة من القطاعات من طبقة عاملة وطلبة ومعطلين وغيرهم. ستتضافر جهود الأحزاب اليسارية، فدرالية اليسار الديمقراطي والنهج الديمقراطي، بالإضافة إلى مركزية الكنفدرالية الديمقراطية للشغل والجامعة الوطنية للتعليم، التوجه الديمقراطي والجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان لتأسيس الجبهة المغربية، كمحاولة لتوحيد النضالات المشتتة وتأطيرها قصد تحقيق أهدافها. ولقد شكلت قيادتها المشتركة وميثاق اشتغالها، كما سطرت برنامجا نضاليا يرتكز على المطالب الملحة للشعب المغربي، من أولوياته: خفض أسعار المحروقات وإعادة تأميم شركة لاسامير التي كانت معلمة تاريخية في مجال تكرير البترول والتي أسالت لعاب الرأسماليين وفوتتها الدولة في صفقة مشئومة للرأسمالي السعودي، مشردة بذلك مئات العائلات التي لازالت تعاني من هذا الظلم، بموازاة ذلك مطلب إرجاع المبالغ المنهوبة من طرف لوبي المحروقات والتي وقف عليها التقرير الرسمي لمجلس المنافسة، الذي تم طمسه. من بين النقط الأساسية لهذا البرنامج، كذلك، المطالبة بالتراجع عن التوظيف بالعقدة وإدماج الأستاذات والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد مع رد الاعتبار للمدرسة العمومية وضمان مجانية التعليم وجودته، مما يتطلب توقيف سياسة تفويت قطاع التعليم للرأسمال المحلي والأجنبي عبر دعمه السخي.

لقد خلفت هذه المبادرة الوحدوية أملا كبيرا لدى الفئات الشعبية التي استجابت لدعوة الجبهة الاجتماعية خلال تخليد ذكرى 20 فبراير، حيث خرجت في وقفات احتجاجية عمت العشرات من المناطق. ومؤخرا دعت قيادة الجبهة إلى تنظيم مسيرة شعبية وطنية بمدينة الدار البيضاء بتاريخ 29 مايو 2022، للاحتجاج ضد غلاء المعيشة والتسريحات الجماعية للعاملات والعمال وتشريد عائلاتهم، وأسطع مثال، في هذا المجال، عاملات وعمال معمل "سيكوميك" للنسيج وصناعة الألبسة بمدينة مكناس، الذين يحتجون لمدة فاقت سبعة أشهر أمام أعين السلطات. لقد كانت الاستجابة فورية، حيث اجتمعت فروع الجبهة لإعداد الترتيبات الضرورية لتنظيم هذه المسيرة التي ستكون اللبنة الأولى في بناء التشبيك النضالي لمختلف الفئات وفي مختلف المناطق. لكن النظام، الذي يعرف جيدا مدى تذمر الجماهير الشعبية، خصوصا الفئة الشبيبية، سارع إلى إرسال مذكرة منع المسيرة إلى قيادة المسيرة، يومين قبل موعدها. هذه الخطة الاستباقية أربكت حسابات قيادة الجبهة، التي دعت إلى تنظيم وقفة احتجاجية في المكان المخصص لانطلاق المسيرة، بدل المسيرة. هذا الخبر كان له انعكاس سلبي على المواطنات والمواطنين، وأثر بشكل واضح على الحضور، الذي اقتصر على المناضلات والمناضلين، في حين غابت الجماهير الشعبية التي تكتوي بنار السياسات الليبيرالية المتوحشة. فتوحيد النضالات وبداية خلق الثقة بين الشعب والقوى السياسية المتخلفة عن نضالاته، تستوجب حد أدنى من مواجهة الأساليب القمعية ورفع التحدي أمام المحاولات التدجينية. فالجماهير الشعبية تشعل يوميا نضالات بطولية وتقاوم القمع الشرس للقوات المخزنية وتقدم العديد من المعتقلين والمتابعين قضائيا، فهذه النضالات، هي التي ستفرز قيادات ميدانية مؤمنة بجدوى النضال ومقتنعة بالسير به إلى غاية تحقيق المطالب، وهذه الانتصارات الجزئية هي التي ستؤدي إلى تشبيك مختلف النضالات الشعبية. ●

أمام هذا الهجوم المخزني الكاسح على ما تبقى من مكتسبات حققها الشعب المغربي عبر نضالات بطولية وانتفاضات تاريخية، قدم خلالها تضحيات جسام تمثلت في العديد من الشهداء والمعتقلين، والآلاف من المشردين، تنتصب المقاومة الشعبية لتتصدى لهذا الهجوم، لكن بدون قيادة سياسة حازمة وصادقة، من شانها توحيد كل هذه النضالات والحراكات التي تعرفها خريطة البلاد ومجموعة من القطاعات من طبقة عاملة وطلبة ومعطلين وغيرهم.

الطاقة في المغرب بين احتكار اللوبيات ومعاقبة الشعب

في السياق الدولي والمحلي المتميز بالارتفاع المهول وغير المسبوق لأسعار المحروقات وانعكاس ذلك على أسعار باقي المواد الاستهلاكية وخاصة منها تلك التي تشكل القوت الأساسي واليومي لعيش الطبقات الشعبية، الارتفاع الذي وإن كان مسترا منذ عقود إلا أنه تعمق بعد إقدام الدولة على تحرير الأسعار، يطرح سؤال السيادة الطاقية أو الأمن الطاقي لبلادنا.

مما لا شك فيه أن توقيف مصفاة لاسمير كانت له انعكاسات وخيمة على أوضاع العاملين بها أولا وعلى اقتصاد البلاد برمتها. ومعلوم أن الطبقة العاملة بهذا القطاع الحيوي خاضت نضالات مريرة ليس فقط من أجل ضمان حقوقها المشروعة بل أساسا من أجل استمرار المنشأة لدورها في الاقتصاد الوطني.

في ملف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي المخصص ل "الطاقة في المغرب بين احتكار اللوبيات ومعاقبة الشعب" تحاول مداخلات بعض الخبراء والمهتمين بهذا القطاع الهام استقصاء واقع ومقدمات الأزمة الحالية؛ وتناول أسباب وخصوصيات التضخم الذي يعرفه اليوم اقتصاد المغرب؛ وأخيرا طرح بعض البدائل الممكنة ومستلزمات مواجهة الأزمة.

الطاقة: تبعية بنيوية

عبد العزيز مسعودي

خلال الفترة الاستعمارية، كانت المصادر الرئيسية للطاقة هي الفحم، وخاصة من منجم جرادة، الذي تم اكتشافه عام 1927 ، والنفط ، وتم اكتشاف أول رواسب منه في منطقة سيدي قاسم عام 1934. وتم إغلاق منجم جرادة الرئيسي للفحم في 1990. وأعطيت الأولوية لشراء الفحم من السوق الدولية حيث كان سعره أقل من تكلفة الإنتاج في مناجم جرادة ، ولكن أيضًا لكسر حركة اجتماعية ونقابية قوية نشطة للغاية في المنطقة الشرقية.

سمير ، شركة مصفاة ، تأسست في عام 1959 في المحمدية وبدأت العمل من عام 1962. قبل ذلك بوقت طويل، "Société Chérifienne des Pétroles" (SCP) ، التي تم إنشاؤها في عام 1929، وأنشأت في عام 1949 وحدة تقطير حديثة، في سيدي قاسم، بقدرة إنتاج سنوية في البداية بلغت 40.000 طن، ثم زادت لاحقًا إلى 250.000 طن سنويًا. سمحت شركتا تكرير النفط SCP و SAMIR للمغرب بالحد الأدنى من الأمن الطاقي. وبذلك ارتفع الإنتاج منذ عام 1951 من 75.667 طنًا إلى 118.000 طن عام 1964. وهذا يمثل ٪15 من احتياجات المغرب المقدرة في ذلك الوقت بنحو 700 ألف طن سنويًا. عالجت مصفاة نفط سيدي قاسم النفط الخام المنتج في حقلي الغرب وسيدي غالم، مع إضافة النفط الخام المستورد من الاتحاد السوفيتي والكونغو والجزائر عبر ميناء الدار البيضاء الذي كان يتوفر على بنية التخزين. في عام 1963، عالجت شركة SCP ما مجموعه 233.975 طنًا من النفط الخام، بما في ذلك 144.479 طنًا محلي المنشأ. قامت شركة SCP بتوريد المنتجات البترولية إلى شمال وشرق المغرب بواسطة عربات أو شاحنات صهريجية ووفرت بشكل عام: ٪59 من احتياجات المغرب من البوتان، و ٪35 من احتياجات السياحة من البنزين، و ٪18 من البنزين الممتاز. عمل هناك 800 شخص بمساعدة فنية من BRPM (شركة التكرير المغربية الإيطالية)، سمير التي أنشأها مكتب التصميم الصناعي ومجموعة ENI الإيطالية، وظفت بالفعل 300 شخص في البداية، بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 1.500.000 طن من النفط المكرر. زودت سمير الجزء الجنوبي والساحلي من المغرب، ولا سيما آسفي وأكادير.

في وقت لاحق، تم إغلاق موقع إنتاج سيدي قاسم وبيع سمير في عام 1996 للمجموعة الدولية كورال، في ظل ظروف مشبوهة وفاضحة. بمجرد خوصصة سمير تم الزج بها في مسلسل سوء الإدارة والتدبير. وهذا أحد الأسباب الهيكلية الرئيسية التي تفسر حاليا ارتفاع أسعار المنتجات البترولية على المستوى الوطني والتي تفاقمت بفعل ارتفاع الأسعار في السوق العالمية. العوامل الداخلية لهذه الزيادة حاسمة ولا ينبغي إغفالها.

في الواقع، كانت وسائل الإعلام، غالبًا ما تختزل هذه الزيادات في الأسعار بشكل حصري تقريبًا في ارتفاع سعر برميل النفط على الصعيد العالمي لتفسير ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات في جميع القطاعات التي تعتمد تقريبًا على هذا المورد أي البترول. في حين تؤكد "الأدلة" أنه من السهل فهم هذه "العوامل الداخلية المحددة" بشكل جيد.

إن المغرب، بادئ ذي بدء، ليس منتجاً للنفط. لم يعد لديه مصفاة منذ إغلاق SAMIR في 2015، والمصفاة هي حاليا قيد التصفية الإجبارية، بعد إفلاس فاضح. وكذلك، لا يوجد لدى المغرب مرافق تخزين تضمن له تكوين احتياطيات عندما يكون سعر النفط العالمي منخفضًا. هذه آليات داخلية يمكنها على الأقل تخفيف الصدمات الخارجية، ولو أنها غير قادرة على القضاء عليها تمامًا. أضف إلى ذلك إلغاء دعم الدولة الموجه للمنتجات البترولية، في نفس السنة، أي 2015، دون وضع بديل حقيقي لضمان سيادة المغرب من حيث الطاقة. ومن المسلم به أن الخطة الاستراتيجية للطاقات المتجددة (خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) يجب أن تجعل من الممكن تقليل الاعتماد على الطاقة الخارجية. ومع ذلك، فإن الإدارة غير الشفافة والمركزة لهذا القطاع لا تسمح لنا بتقديم بيان دقيق حول هذا المحور. عامل توضيحي داخلي آخر لارتفاع أسعار المنتجات البترولية: وضع يتسم بشبه احتكار فعلي تمارسه 3 أو 4 شركات توزيع تقوم بممارسات غير تنافسية (الاتفاقات حول الأسعار والمشتريات الجماعية)، دون توفير البنى التحتية القادرة على التخزين لضمان الحد الأدنى من الأمن الطاقي للمغرب والمتمثل في ضمان الحاجيات الكافية ل 60 يومًا على الأقل (المعيار الدولي)، والحال أن الوزيرة المسؤولة عن الطاقة صرحت رسميا مؤخرا عن مدة لا تتجاوز 25 يوما.

علاوة على ذلك، في عام 2016، لم ينعكس انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية على السوق المحلية وحافظ الموزعون الرئيسيون على الأثمان مرتفعة. ومن هنا جاء تشكيل لجنة برلمانية والإحالة إلى مجلس المنافسة الذي أكد وجود ممارسات غير تنافسية. من هنا يتبين بوضوح أن إلغاء آليات التعويض في عام 2015 لم يتبعه تحرير حقيقي لسوق الهيدروكربورات على المستوى الوطني. وبذلك يعتبر هذا السوق حاليًا أحد القطاعات الرئيسية لاقتصاد الريع. إن بنية الأسعار لازالت سرا لا يمكن الوصول إليه. وهذا الواقع ينطبق أيضًا على العديد من قنوات التوزيع للمنتجات الاستراتيجية والمواد الغذائية، مع تعدد الوسطاء، أي "الخدمات" دون أي قيمة مضافة، أو حتى الطفيلية. هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للفواكه والخضروات، حيث يمكن أن يختلف سعرها من 1 إلى 5 مرات، أو حتى أكثر، ما بين بيع المنتج الأولي إلى الشراء من قبل المستهلك النهائي.

وبالتالي، فإن التضخم في المغرب (ارتفاع الأسعار) في الوقت الحالي لا تحدده حصريًا عوامل خارجية (كالحرب في أوروبا الشرقية، وارتفاع أسعار المواد الخام والنفط في السوق الدولية، إلخ). لقد أدت عوامل الظروف الخارجية إلى تفاقم الأسباب الهيكلية الداخلية التي تحدد تكوين القيمة والأسعار. والأسوأ من ذلك أن التضخم غير مرتبط بنمو الطلب. على العكس من ذلك، فإن التوقعات الرسمية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 معروفة جيدًا. يحوم حول ٪1. وبدلاً من ذلك، يتم تعريف التضخم بدون نمو بالمفهوم الجديد "للتضخم المصحوب بالركود" (الركود والتضخم). الدين العام والخاص المتراكم بدون استثمار وبدون نمو لا يمكن إلا أن يؤدي إلى طريق مسدود.

إن التضخم في المغرب (ارتفاع الأسعار) في الوقت الحالي لا تحدده حصريًا عوامل خارجية (كالحرب في أوروبا الشرقية، وارتفاع أسعار المواد الخام والنفط في السوق الدولية، إلخ). لقد أدت عوامل الظروف الخارجية إلى تفاقم الأسباب الهيكلية الداخلية التي تحدد تكوين القيمة والأسعار. والأسوأ من ذلك أن التضخم غير مرتبط بنمو الطلب. على العكس من ذلك، فإن التوقعات الرسمية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 معروفة جيدًا. يحوم حول ٪1.

للخروج من هذا الوضع المتأزم، لا يكاد يوجد أي بديل قصير الأجل غير اللجوء المؤقت/الاستثنائي إلى تحديد سقف الأسعار وآليات الدعم، مع المراجعة التنازلية للحصة الضريبية للدولة على المنتجات البترولية، الأمر الذي يتطلب قانون مالية تعديلي. وعلى المدى المتوسط، تحتاج سياسة الطاقة بأكملها إلى المراجعة، بل وكذلك معظم السياسات العمومية، على أساس حوار وطني، بهدف استراتيجي يتمثل في ضمان السيادة الطاقية للمغرب .

حول إشكالية الأمن الطاقي والتضخم بالمغرب

عرض للخبير الاقتصادي د.نجيب أقصبي

في مداخلة خاصة بإشكالية الأمن الطاقي بالمغرب أثار الخبير الاقتصادي نجيب أقصبي عبر قناته الخاصة في اليوتوب العديد من القضايا التي تثير اهتمام الرأي العام ومنها أساسا مشكل التضخم ومشكل الأسعار وعلى رأسها المواد النفطية. وتطرق للموضوع عبر 4 مراحل:

– المرحلة الأولى هي محاولة فهم ما جرى وما يجري حتى يمكن وضع الأصبع على مكامن الخلل ومحاولة فهم كيف وصلنا إلى هذا الوضع.

– ثانيا معاينة وتشخيص الوضع الحالي الذي يعتبر صراحة مأزقا.

– ثالثا توسيع الإشكالية على صعيد التضخم وتوضيح أن وضع التضخم اليوم ليس كما البارحة.

– والنقطة الرابعة والأخيرة محاولة إعطاء بعض الآراء والأفكار حول البدائل الممكنة.

إذن إشكالية الأسعار والمواد النفطية وما وراءها أي التضخم

ما جرى وما يجري

علينا أن نوضح منذ البداية وجود متغيرات من جهة ولا متغيرات من جهة ثانية. هناك أشياء دائمة والسمة الرئيسية الدائمة بالنسبة للمغرب هي أنه بلد غير منتج للنفط وبالتالي تبعيته الدائمة للخارج في هذه المادة وهذا أمر لا متغير. ولكن الصدمات النفطية ليست وليدة اليوم بل منذ خمسين سنة وهذه الصدمات موجودة. فالصدمة اليوم ليست جديدة حتى من حيث الحدة، فسعر البرميل وصل في السابق 148 و149 و150 دولار . إذن السؤال الكبير اليوم هو ماذا تغير مقارنة بالسابق؟ في السابق كانت لدينا إمكانيات لمواجهة الصدمات ونتمكن من التحكم في السعر في سقف معقول يتحمله المواطن المستهلك: 7 أو 8 أو حتى 10 دراهم للتر الواحد لكن ليس 14 و 15 درهم .

حتى يمكننا الجواب على هذا السؤال علينا أن نحدد سنة تعتبر مفصلية وهي 2015. حتى نفهم ما يجري علينا أن نعرف وضعية ما قبل 2015 وماذا وقع في 2015 وما ترتب عنه من بعد إلى يومنا هذا. ما قبل 2015 كانت لدينا آليتين مهمتين لمواجهة الصدمات: كانت لدينا لاسامير معمل للتكرير والتصفية للمادة النفطية الخام، كان يستورد المادة الخام وينتج قيمة مضافة وطنية. لاسامير كانت لها أيضا طاقة تخزين مهمة جدا تفوق ملوني طن. لاسمير إذن كانت آلية مضادة للصدمات بين السوق الدولية والسوق الداخلية وتلعب ذلك الدور الوسيط الذي يقلص من حدة الصدمات.

في 2015 الحدث الكبير هو إفلاس لاسمير. فقبل 2015 كانت لدينا آلية لضبط الأسعار بالنسبة لمجال حيوي الذي هو النفط، كانت الدولة هي من يحدد الأسعار بمرجعية مضبوطة تعتمد على بنية الأسعار الدولية والداخلية والهوامش والكلفة إلخ وتحدد أسعار البيع، بحيث كلما ارتفعت الأسعار الدولية إلى مستويات معينة تفوق طاقة تحمل المواطن لأسباب اجتماعية وسياسية تتدخل الدولة بالميزانية والمالية العمومية لتحافظ على الأسعار الداخلية في مستوى مناسب وتتحمل الدولة ذلك الفرق بين السعر الدولي والسعر المحلي بواسطة الدعم.

ماذا وقع في نونبر 2015 في هذا الباب؟ وقع تحرير قطاع المحروقات وأسعار المحروقات باستثناء غاز البوتان. وقع التحرير والحال أن الكل كان يعرف أن القطاع محتكر. هناك فعلا عدد مهم من شركات التوزيع لكن في الحقيقة هناك ثلاث أو أربع شركات تستحوذ وتحتكر أكثر من 70 في المائة من السوق، وهي بالتالي الفاعل الرئيسي في السوق تحدد مآلها كلما كانت لديها الحرية وهذا ما منح لها بفعل التحرير في 2015.

إذن وقع التحرير بقطاع حيوي، قطاع محتكر وفي غياب آلية للضبط التي هي مجلس المنافسة، الذي كان في 2015 نائما ولا يشتغل وغير مفعل بالمرة وسيظل كذلك إلى نهاية 2018. إذن كل الشروط كانت مجتمعة لتؤدي إلى ما نعيشه اليوم. اجتمعت كل الشروط لإخضاع الاقتصاد والمستهلك لهيمنة وتحكم الشركات المسيطرة على هذا القطاع وبالتالي شن سياسة الأسعار التي لم تعد أسعار الدولة بل أصبحت أسعار الشركات الخاصة والتي من طبيعتها ترفع الأسعار إلى أقصى حد لرفع المردودية وتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح. ولم نتأخر كثيرا في الحقيقة لنلحظ النتائج الملموسة، ففي 2016 و2017 حين انخفضت بقوة الأسعار الدولية، بقيت الأسعار الداخلية هي هي، وتكونت لجنة برلمانية، توصلت إلى أنه كان هناك توافق بين الشركات على الحفاظ على الأسعار وبالتالي الأرباح الفاحشة حتى لا نقول أكثر، والتي هي ريع في الحقيقة لأنها أرباح تحققت بحكم التحكم في السوق وليس بحكم المنافسة. ونتذكر ما سمي بقضية 17 مليار درهم. وفي الحقيقة لا شيء تغير منذ 2018 إلى يومنا هذا، فنفس الأسباب لازالت تعطي نفس النتائج، واليوم ال 17 مليار لسنة 2018 قد تجاوزت 45 مليار درهم حسب الأطر المختصة في لاسمير، أرباح أكثر من فاحشة.

ونتذكر أيضا في سنة 2021 قضية مجلس المنافسة: كيف أن هذا المجلس بعد أن تكون في نهاية 2018 وبعد ما قام بتحرياته ودراساته التي استغرق وقتا طويلا، وصل إلى نتيجة أنه كانت هناك بالفعل توافقات، وبالتالي كانت ممارسات مضادة للمنافسة الحرة ولقانون السوق وبمنطق السوق. ونعرف ما ترتب عن ذلك من توقيف لمجلس المنافسة، واللجنة التي تكونت والتي لم نعرف عنها شيء في الحقيقة: وضعت تقريرها بعد 4 أو 5 شهور من بعد ولا أحد يعلم شيء عن هذا التقرير.

إذن نحن كمواطنين لا نعلم ما هي هذه الاختلالات ويتحدثون اليوم عن إعادة صياغة القانون المؤسس لمجلس المنافسة ولا ندري ما هي الأسباب والمسببات. إذن حتى نكون واضحين نحن بصدد مجال لا شفافية فيه، وبكل صراحة نحن أمام قطاع حيوي ولكنه قطاع استثنائي بحيث الدولة لا تريد إصلاحه ولو كان هذا الإصلاح فقط من أجل احترام قواعد اللعبة وقوانين السوق واحترام الشفافية والمنافسة الشريفة. بل أن الدولة تريد أن تحافظ على وضع يبقي هذا القطاع كقلعة للريع والاحتكار والابتزاز.

هناك فعلا مشكل الأسعار الدولية وهذا عامل فقط، لكن هناك الأسباب والوضع الداخلي الذي يتحكم في جل النتائج التي نعاني منها اليوم.

ما هو الوضع اليوم؟

نحن اليوم في مأزق. نحن اليوم في مواجهة الأزمة ونعني ب"نحن" البلاد ككل والمواطن المستهلك، نحن عراة أمام الأزمة، أي بدون آليات للحد الأدنى من الحماية، نواجه الأزمة بصدر عار ولا إمكانية لنا للدفاع، لماذا؟

لأنه أولا، لم تعد لدينا صناعة التكرير، لحد الآن لاسمير متوقفة عن العمل، وليست لدينا إمكانية التخزين، وتعلمون أنه لو كانت لدينا إمكانية التخزين منذ سنتين حيث نزل سعر البنزين إلى أدنى مستوياته (أقل من 20 دولار للبرميل) لو خزننا على الأقل مليوني طن لربحنا الكثير كبلد.

ثانيا، ليست لدينا آلية للضبط، ليس لدينا نظام لضبط الأسعار ولا للدعم في هذا المجال فلا نظام المقاصة ولا نظام للدعم. "الحرية" كحرية الثعلب الحر في مواجهة الدجاج الحر كما يقال، فلا سوق مفتوح ولا منافسة حقيقية ولا مجلس المنافسة، هذا المجلس الغريب الذي يريد أن يهتم بكل شيء سوى قطاع المحروقات. وعندما يقال له لماذا لا تتدخل في هذا الموضوع يبرر بكونه ينتظر صدور القانون، والمفارقة هي أنه يشتغل بالقانون الحالي ويضع تقارير في مجالات متعددة.

إذن ليس هناك إرادة لإصلاح هذا القطاع وكأنه جهة يأتي منها لهيب قوي لا يقوى أحد على الاقتراب منها. نحن عراة أمام الجشع. هناك دراسات علمية تؤكد أنه بمعطيات اليوم بخصوص الأسعار الدولية لو كانت لدينا لاسمير وإمكانية ضبط الأسعار لكان سعر البنزين أقل بدرهم ونصف إلى درهمين. نحن في مأزق ووضع لا يخضع لأي منطق محدد. هناك تساؤلات تبين التناقضات في خطاب الدولة ففي خطاب وزيرة الطاقة في البرلمان، اعترفت، وهذا أمر خطير جدا، أن ما يسمى بمخزون الأمن الطاقي هو ما بين 26 إلى 40 يوما والحال أن القانون يفرض 60 يوما على الأقل. وهذا يعني أنه وقع التحرير والشركات التي تأخذ الدعم في بنية الأسعار التي تستفيد منها لتوفر إمكانية التخزين، لم تقم بذلك. نحن أمام شركات خاصة منحت الدعم من المالية العمومية لتحافظ على الأمن الطاقي للبلد ولم تقم بذلك ولم تعط أي أهمية لهذا الجانب: 26 يوما فقط هو أمر خطير جدا، فالسيادة النفطية للبلد في خطر.

لو كانت الدولة هي المسؤولة لكان هناك مخاطب أما الآن فالمسؤولية فضفاضة عند "القطاع الخاص" الذي لا يتحمل أية مسؤولية. ونفس الوزيرة في البرلمان اعترفت من خلال جدول بنية الأسعار بأن كيفية تحرك الأسعار الدولية تختلف كثيرا عن كيفية تحرك الأسعار محليا، وهذا مشكل. رئيس الحكومة صرح بأن الأرباح تقلصت بالنسبة للسابق ونحن نطلب فقط الشفافية ونشر بنية الأسعار حتى نتأكد من مدى صحة هذه التصريحات. لكن كونهم يتعاملون اليوم مع هذه الأشياء وكأنها من أسرار الدولة يطرح أكثر من تساؤل.

ثالثا، حتى بالنسبة لمنطق المنافسة، يقولون أنهم حرروا القطاع، لكن التحرير له قواعده اتجاه قانون الأسعار والمنافسة. فمثلا هذه الشركات لازالت تحدد الأسعار كل 15 يوما وهذا خارج قانون المنافسة ومنافي لحرية الأسعار، ثانيا الشراء الجماعي les achats groupés هو أيضا منافي لقانون المنافسة فلو كان مجلس المنافسة يقوم بواجبه لكان منع هذه الممارسات.

هذه الممارسات تبين في الحقيقة أن هذا التحرير كان مغشوشا. لقد أصبحنا كما يقول المثل المغربي "لا ديدي لا حب الملوك" فلا نحن في نظام الدولة التي تتحكم في الأسعار وتدعم وتحافظ على التوازنات الاجتماعية والاقتصادية وهذه مسؤوليتها، ولا نحن في نظام السوق حقيقي فيه المنافسة الحقيقية والشفافية، المنافسة التي تؤدي، كما كان يقال لنا، إلى تخفيض الأسعار وبأن المستهلك هو الرابح الأكبر من هذا النظام. وها نحن نرى النتيجة! نحن في الحقيقة في وضع هش جدا، لا نتوفر لا على مزايا نظام تحكم الدولة ولا على نظام السوق وما نتوفر عيه هو مآسي النظامين.

إشكالية التضخم

التضخم في الأدبيات الاقتصادية صنفين. الصنف الأول، (التفسير الكلاسيكي) التضخم ناتج عن اختلال في السوق بين العرض والطلب، أي عندما يرتفع الطلب على مادة معينة والعرض لا يتبع ذلك الارتفاع، يضغط الطلب على العرض والنتيجة طبعا هي ارتفاع الأسعار.

الصنف الثاني، هو التضخم عبر ارتفاع الكلفة بالنسبة للمقاولة. ترتفع المواد التي تدخل في إنتاج مادة معينة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي التضخم، في هذا الصنف هناك طبعا الكلفة الداخلية و الكلفة الخارجية، أي عندما ترتفع كلفة المواد المستوردة كحالة المواد النفطية وعدد من المواد الغذائية الأساسية، يعاني الاقتصاد الداخلي من هذا الارتفاع ونسمي هذا بالتضخم المستورد.

هناك جزء من التضخم راجع فعلا لهذا العامل ولكنه ليس بالعامل الوحيد، فالعوامل الأساسية والرئيسية هي داخلية ومتعلقة بهياكل السوق وحكامة القطاع.

<<<

<<< حتى في العوامل الداخلية يمكن أن تكون هناك عوامل موضوعية مثلا مقاولات تنتج بإنتاجية غير كافية أي ظروف إنتاج مرتفعة، فضعف الإنتاجية يؤدي إلى ارتفاع الكلفة وبالتالي إلى ارتفاع الأثمنة وهذا عامل إلى حد ما موضوعي ولو أنه مشكل اقتصادي. ولكن العامل الثاني الذي هو أيضا أساسي ورئيسي بالنسبة للاقتصاد المغربي هو الاحتكار، هو الريع، على صعيد الإنتاج وعلى صعيد التوزيع ومسالك التوزيع. فبحكم الاحتكار وبحكم المضاربات، عندما تكون شركة أو شركتين هي المتحكمة في القطاع يمكنها الاتفاق بينها وتضع الأثمنة التي تناسبها ما دام الطلب متوفر والسوق حرة. إذن يكون ارتفاع الأثمنة أو التضخم لا علاقة له بالتوازن في السوق. عندما نكون أمام مضاربات ومسالك التوزيع متعددة ووسطاء متعددين بين المنتج والمستهلك فكل وسيط يضيف طبعا هامشه م الربح كما هو الشأن في المواد الغذائية. فالجميع يعرف أ السوق الداخلية لتوزيع المواد الغذائية مشكل كبير مطرو منذ أربعين أو خمسين سنة كقضية إصلاح أسواق الجمل التي هي قلعة للريع بحكم تعدد الوسطاء والمضاربين وقد قمنا بأبحاث متعددة منذ أزيد من ثلاثين سنة ف معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة حول منتجا فلاحية وقرنا بين سعر بيعها من طرف المنتج والثم الذي تصل به إلى المستهلك ووجدنا أن الفرق يص أحيانا إلى 1000% بل إلى 1500%. وإلى يومنا هذا لم تكن هناك إرادة لإصلاح هذا القطاع لاعتبارات سياسية ومجتمعية معروفة. فاليوم مثلا تجاوز سعر الطماطم 12 دراهم للكيلوغرام هل يمكن اعتبار هذا الارتفاع أو التضخم ناتج عن عدم التوازن في السوق؟ ليس هناك مشكل في العرض فالإنتاج متوفر هناك دائما طبعا جزء من الإنتاج موجه للتصدير والباقي للسوق الداخلية فكيف يعقل هذا الارتفاع. نعرف أن إنتاج الطماطم جله في منطقة سوس ونعرف أن هذه المنطقة تعرف تكتلات واحتكار وهناك بعض المنتجين الكبار يغتنمون الفرصة وهذا معروف في كل الأزمات هناك ضحايا الأزمات والمستفيدون من الأزمات، كما كان يتكلم المرجوم محمد جسوس عن الهمزة واقتصاد الهمزة حيث تغتنم المفرص لزيادة الأثمان أكثر من اللازم.

على الصعيد الماكرو اقتصادي علينا توضح مسألة هامة، فهذه السنة نعيش وضعا خاصا بالنسبة للتضخم لا يشبه السنوات الماضية. فالسلطات من الناحية الاقتصادية في الأدبيات عليها إيجاد التوازن بين التضخم والبطالة حيث أنه في حالة مستوى النمو مرتفع يصاحبه إلى حد ما التضخم وعندما يكون الركود والكساد يصاحبه البطالة والسلطات العمومية تحاول إيجاد نوع من التوازن. إلى حدود سبعينات القرن الماضي كنا نعيش هذا الوضع ولأول مرة في السبعينات ظهر وضع مفارق تم اختراع مفهوم اقتصادي جديد لوصفه وهو الكساد التضخمي أو التضخم المصحوب بركود اقتصادي stagflation. ومنذ الثمانينات إلى يومنا هذا لم نلحظ هذا الأمر الذي ظهر خلال هذه السنة في المغرب حيث التضخم ليس فقط بسبب الجفاف ووقعه على مستوى النمو وحرب أوكرانيا وأننا لم نخرج بعد من جائحة كوفيد19-، فالتوقعات الرسمية لهذه السنة تقول بأقل من واحد في المائة كنسبة نمو وهذا ركود وكساد، وفي الحقيقة ما كان له أن يكون، فصحيح أن هناك بطالة لكن ليس هناك تضخم. إذن هذه السنة نحن أمام حالة الكساد المصاحب للتضخم، حالة جديدة لم نعشها منذ أربعين أو خمسين سنة، وهذا الوضع الجديد في الحقيقة هو بفعل الكساد المستورد الذي يجعل الأسعار ترتفع رغم الكساد، وهذه كلفة اللا أمن واللا سيادة.

والسؤال اليوم هو ما هو جواب السلطات العمومية؟ فحسب النظريات الاقتصادية الكلاسيكية، عندما تكون الدولة أمام خطر التضخم عليها تقليص الطلب الداخلي أي الاستهلاك والاستثمار العموميين، ونلاحظ كم أن هامش التحرك لدى الدولة في إدارة السياسة العمومية الاقتصادية أصبح محدودا جدا، بفعل التحرير العشوائي، وانحصر في الميزانية وسعر الفائدة، بما أن التزامات الدولة لا تسمح بذلك، ورفع سعر الفائدة سيطرح مشكلا للمقاولات وحتى بالنسبة للدولة عندما ترتفع كلفة المديونية. إنها إجراءات تزيد للطين بلة تعمق الأزمة والكساد الاقتصادي بدون التقليص من التضخم.

ما هو البديل أمام هذا الوضع الحرج والمتأزم؟

أولا، الأشياء الأساسية والرئيسية التي يجب طرحها هو أن الوضع ناتج عن سياسة تخلت عن السيادة الوطنية سياسة عمقت التبعية للسوق الدولية.

ثانيا، سياسات بحكم التحرير والتخلي عن دور الدولة الخ همشت دور الدولة في الاقتصاد وقلصت الآليات التي بيد الدولة لضبط الوضع والمحافظة على حد أدنى من التوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

فإذا أردنا التوجه للمستقبل علينا لزاما أولا، وضع سياسة بديلة تتطلب الاسترجاع التدريجي للسيادة الوطنية في مجال الطاقة والغذاء والدواء.

ثانيا، إعادة الاعتبار لأدوات تدخل الدولة من أجل الضبط طبعا بصفة عقلانية وحديثة ولكن هاجسها الأساسي هو الصالح العام وهو خدمة الأغلبية الساحقة من المواطنين/ت وطبعا أتحدث هنا عن دولة ديمقراطية بمعنى الكلمة.

وما دمنا تحدثنا عن قطاع المحروقات لنعط بعض البدائل والإجراءات في هذا المجال:

– على المدى القصير أي الإجراءات الاستعجالية الضرورية ولو أنها مؤقتة لإخماد الحريق:

تسقيف الأسعار وطبعا إذا اقتضى الحال الدعم المؤقت وعلى كل الفاعلين أن يضحوا بما فيهم الدولة علما أن في ثمن اللتر هناك 50 إلى 60 بالمائة من الضرائب المباشرة على الدولة تخفيضها إن اقتضى الحال كمساهمة منها في إخماد الحريق. شركات التوزيع طبعا خاصة وأنها استفادت من أرباح فاحشة منذ 2015 (ما يقرب من 45 مليار درهم) ويعبروا عن الحد الأدنى من الحس المواطناتي بتقليص هامش الربح وذلك أضعف الإيمان، وطبعا فالمستهلك يتحمل جزءا من العبء. فإذا تضافرت كل هذه الجهود يمكن تخفيض الأثمان بصفة ملموسة حتى تصبح ممكنة التحمل من طرف الاقتصاد والمستهلك.

– على المستوى المتوسط:

طبعا يجب بناء نظام جديد أكثر نجاعة، أكثر عدالة وإنصاف وشفافية. وهذا يتطلب طبعا إعادة تنشيط لاسمير وهذا لا مناص منه، فالحاجة إلى منشأة للتكرير والتصفية ضرورية ويؤكد خبراء دوليين أن لاسمير لها الآن قدرة تنافسية ولها إمكانية سد الحاجيات المحلية بل وإمكانية التصدير بحيث يمكننا استيراد المادة الخام وتصديرها لبلدان إفريقيا مثلا. وهذا ليس فقط مطلبا معقولا بل له ما يكفي من المبررات الاقتصادية.

يجب إعادة تنظيم القطاع، وإعادة تشغيل مجلس المنافسة ليقوم بدوره، ومحاربة حالة الاحتكار، وإعادة النظر في بنية الأسعار التي أصبحت متقادمة ومتجاوزة وذلك عبر حوار وطني هادف بين الفاعلين والمعنيين كلهم، فالأمر يتعلق بمفاوضات، لأنه حين نناقش بنية الأسعار فإننا نتحدث عن حصة كل طرف.

ويجب أيضا إصلاح صندوق المقاصة، لأن الإصلاح الجزئي والأعرج الذي أقدمت عليه الحكومات السابقة مآسيه أكبر مما سمي "محاسن". إننا في حاجة لنظرة شمولية لإشكالية الأسعار والدخل هذه الإشكالية الكبير المطروحة منذ أربعين سنة وأصبحت اليوم مطروحة بحدة وستبقى كذلك مستقبلا.■

(S.A.M.I.R) ، أول مصفاة نفط

يوجد في المغرب الآن مصفاة نفط رئيسية، تم الانتهاء من بنائها في عام 1961 في وقت وجيز. تأسست الشركة المغربية الإيطالية للتكرير (S.A.M.I.R.) من مبادرة مشتركة بين B.E.P.I. وA.N.I.C، وهي شركة إيطالية تعتمد على المكتب الوطني للهيدروكربونات (E.N.I.) ومديرها هو السيد Enrico Mattei.

تقع المصفاة بالقرب من ميناء المحمدية النفطي، في أكبر منطقة صناعية للوقود في المغرب. لقد تم تصميم هاته المصفاة من قبل S.N.A.M.–Progetti بطاقة معالجة تصل 1.250.000 طن من النفط الخام سنويًا. وهي متصلة بالميناء بخط أنابيب حديث.

يتضمن هذا المجمع مصنعًا من أحدث المصانع العالمية في هذا المجال ومن محطة تكرير ومعالجة، مسبوقة بعملية إزالة الكبريت من البنزين، وذلك بسعة 230.000 طن سنويًا لجزء البنزين المسمى 190–90 درجة مئوية.

كما تم التخطيط لثلاث محطات معالجة كيميائية، بطاقة 15500 طن في السنة من غاز البترول المسال، و 85000 طن في السنة من البنزين الخفيف و 63000 طن في السنة من النفط، على التوالي. الأول والثاني من النوع المتواصل والأخير من النوع المتقطع.

لاستعادة L.P.G. ، منتج التكرير والمعالجة، تم التخطيط لمصنع بسعة 21000 طن في السنة لإزالة مادة الميثان من المنتج الوارد وفصل مادة البروبان عن البوتان. قد تستخدم عملية إزالة مادة الميثان أيضًا G.P.L. لفصل البروبان عن البوتان الناتجة عن تركيب التحديث . topping

تبلغ الطاقة التخزينية للمصفاة حوالي 200.000 متر مكعب من المنتجات النهائية، الخام ونصف المصنعة.

وبالقرب من وحدات المعالجة، تم بناء محطة طاقة حرارية كهربائية بثلاث غلايات chaudières بسعة 12 طن في الساعة لكل منها بضغط 45 atm و 2 توربوالتيرناتور turboalternateurs بقوة 1500 كيلو فولط أمبير.

تتكون الخدمات المساعدة من تركيب ضغط الهواء، وضخ زيت الوقود، وتوزيع الوقود والغاز والمياه.

تغطي المصفاة مساحة إجمالية تبلغ حوالي 721000 متر مربع وتكملها مباني للمكاتب والورشات والمخازن والمختبرات.

لقد تم توفير معظم المعدات من قبل Nuovo Pignone ، من فلورنسا (إيطاليا) ، بينما تم تنفيذ التجميع بواسطة S.A.I.P.E.M. ، في سان دوناتو ، ميلانيز (إيطاليا).

وقدمت العديد من الشركات المغربية، بما في ذلك Levivier و Citra و Nordon وAquazur Afric Sol Bolcioni والجمعية المغربية للإنشاءات المعدنية ، إلخ ، تعاونها ومساهمتها الرائعة.

إن موقع المصفاة الممتاز، والمفهوم الحديث لدورة العمليات والحلول التقنية المعتمدة لتحقيقها، تضع S.A.M.I.R. في ذروة الإنجازات التقنية العالمية في قطاع البترول.■

عن مكتب الدراسات والمشاركات الصناعية
جريدة لوموند ديبلوماتيك 1962

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

استعادة مسار النضال

ما يعيد صورة الاشتباك المتصاعد بين المنظومة الصهيونية والجماهير الفلسطينية، هو إدراك ووعي عموم الشعب الفلسطيني بما أثبتته العقود الماضية من استحالة نيل حقوقهم عبر مسار التسوية، بل وأكثر من ذلك بات من الواضح حتى بإقرار تلك القوى التي راهنت على التسوية ان هذا المسار الذي صمم خصيصًا لتصفية حقوق الفلسطينيين وتغطية العدوان الصهيوني المستمر بحقهم وتمكين العدو من اتمام استيلائه على أرضهم بأقل كلفة ممكنة، ورغم ما أحدثه مشروع التسوية من تفتيت وتقويض للبنية النضالية الفلسطينية، فإن قدرة الشعب الفلسطيني على ترميم قدرته على المواجهة واستعادة مساره النضالي كان لها الدور الأساسي في إحباط هذا المسار واستعادة الذات والهوية.

ومع ذلك يبقى ما تحقق في مسار البناء الوطني والنضالي محدود نسبيًا ومجزوءًا، فلا زالت السياسة الرسمية الفلسطينية تبني رهاناتها الخاصة على التسوية، كما أنها تصطنع لذاتها مسافة من مسار النضال الشعبي، كما لا زال الانقسام الفلسطيني يفعل مفاعيله في البنى الوطنية، ويحتجز كتلة كبيرة وهامة من الفلسطينيين دون ممارسة دورها النضالي الفاعل والفارق، هذا بالإضافة لما أحدثته الاشتراطات

الدولية التي أحالت السلطة الفلسطينية لأداة لإنفاذ الشرط الدولي وإخضاع الفلسطينيين له.

رغم أهمية ما تنتجه المبادرات الشعبية والجماهيرية، والتحولات الهامة في مزاج وممارسة الجماهير للمواجهة مع الاحتلال، لا يمكن تخيل مسار الكفاح الفلسطيني نحو هزيمة العدو الصهيوني دون التمكن من استعادة تلك الكتل الوطنية المعطلة والمحتجزة واستنهاض وحشد عموم الفلسطينيين لمصلحة مشروع التحرر الوطني، أو في ظل استمرار التفرد الذي ينزع سيادتهم على تمثيلهم وقرارهم السياسي، كما لا يمكن تخيل أن تستمر عملية الاستئثار بالقرار الفلسطيني واحتجازه بقيد الاشتراط الدولي او بقيد التفرد.

إن الشعب الفلسطيني الذي استطاع بإرادته الصمود أمام المحتل ومواصلة المواجهة والاشتباك، لن يعدم الوسيلة أو الارادة لاستعادة وحدته الوطنية وبنيته النضالية ومؤسساته الوطنية، وتفعيل هذه الأدوات في إطار برنامج وطني تحرري كفيل بهزيمة الاحتلال واستعادة الحقوق الوطنية، ولكن قواه الوطنية وفصائله الفاعلة عليها واجب وقف الهدر المستمر للوقت وللموارد الوطنية، والمسارعة لحشد إرادتها وقدراتها لإنجاز هذه المهمات دون إبطاء.

في الذكرى الـ 58 لتأسيسها ...
«الديمقراطية»: آن الأوان لإصلاح مؤسسات م. ت. ف. وتعزيز موقعها التمثيلي والسياسي

▪ في الذكرى الـ 58 لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، أصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بياناً، أشادت فيه بنضالات شعبنا وقواه السياسية في الحركة الوطنية المعاصرة، الذي نجح في نقل المنظمة من مؤسسة ملحقة بالحالة العربية، تخضع لسياسات بعض أطرافها ومحاورها، إلى منظمة سياسية، ذات برنامج نضالي، شعاره العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، اعترف به العالم ممثلاً بالجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى خلفية هذا البرنامج اعترف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

وأكدت الجبهة: إن التفاف شعبنا حول برنامجه الوطني، وحول منظمة التحرير عزز موقعها الإقليمي والدولي، وصانها من كل محاولات التشويش والانقسام وصنع البدائل، وأعاد لقضيته النضالية الوطنية مكانتها، وجعل من منظمته عضواً في الأمم المتحدة بموجب القرار 19/67 الذي اعترف

بها عضواً مراقباً، وبحق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على حدود 4 حزيران (يونيو) 67، وحل قضية اللاجئين بموجب القرار 194 الذي يكفل لهم حق العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام 1948.

وقالت الجبهة: لقد تعرضت مسيرة م. ت. ف. النضالية إلى مخاطر كان أبرزها الانقلاب السياسي في 13/9/1993 في التوقيع على اتفاق أوسلو، بديلاً للبرنامج الوطني المتوافق عليه بين كافة أطراف الحالة الوطنية.

وقالت الجبهة: لقد انتهى مسار أوسلو إلى الفشل الذريع، وما نشاهده الآن من تغول للاحتلال، وتصاعد لجرائمه، واقتحامات لأقصانا، ما هو إلا واحداً من الثمار المرة لاتفاق أوسلو الذي يقيد السلطة الفلسطينية أمنياً واقتصادياً، ما ينعكس بالخراب السياسي والاجتماعي على عموم أبناء شعبنا في كافة أماكن تواجده.

وخلصت الجبهة إلى ضرورة إعادة الاعتبار للمكانة السياسية لمنظمة التحرير، وتعزيز موقعها التمثيلي والسياسي والقانوني، ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعبنا ببرنامجه الوطني المتوافق عليه، وبما يضمن له حقوقه الوطنية المشروعة كاملة، غير قابلة للتصرف، الأمر الذي يتطلب اتخاذ سلسلة خطوات باتت ملحة لا تتحمل التباطؤ والمماطلة والتلكؤ ولا التعطيل بآليات وازنة ومتوازية ومدروسة ومنها:

1) الشروع فوراً في تطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي، ما يستدعي إعادة الحياة للجنة التنفيذية المغيبة بقرار من القيادة السياسية للسلطة.

2) الدعوة لحوار وطني شامل للتوافق على الرؤية السياسية المشتركة للمرحلة القادمة، ومتطلباتها التنظيمية والمؤسساتية.

3) الدعوة إلى تنظيم الانتخابات العامة، للرئاسة وللمجلسين التشريعي والوطني بنظام التمثيل النسبي، بما يعيد بناء مؤسسات م. ت. ف. على أسس ديمقراطية تنهي الانقسام والتشتت.

4) التوافق على حكومة وحدة وطنية، تنهي الانقسام، وتستعيد وحدة الإدارات الحكومية وبالتعاون مع اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني، لتنظيم الانتخابات العامة وفقاً لقرارات التوافق الوطني الواردة في مقررات المجالس الوطنية والمركزية وحوارات القاهرة وغيرها ...

5) تشكيل القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية بما يوفر مركزاً قيادياً واحداً، يرسم لها استراتيجيتها وتكتيكاتها اليومية ويوفر لها كل عناصر الصمود والثبات.

وختمت الجبهة بتوجيه التحية إلى كافة الشهداء، في مقدمهم في هذه الذكرى، الجيل المؤسس لمنظمة التحرير الأولى في 29/5/1964، ومنظمة التحرير الثانية عام 1969، وكافة شهداء المسيرة النضالية لشعبنا الصامد ▪

الاعلام المركزي

للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

في فهم الصراع العالمي وانعكاساته على دول الهامش الراسمالي

الحسين لعنايت

سقوط الاتحاد السوفياتي لا يعني فقط تفكك دولة ونظام يعرقل هيمنة الغرب الامبريالي بزعامة أمريكا على العالم... هذا السقوط يعني كذلك انهزام ظرفي لحاملي مشروع "العالمية" بمفهوم ماركس "يا عمال العالم اتحدوا" او بالمفهوم الذي طوره لينين بعده والمطابق لعصر الامبريالية والذي يلخص في "ياعمال العالم ويا شعوبه المضطهدة اتحدوا"... سقطت "العالمية" بهذا المعني لكون سقوط الاتحاد السوفياتي كان له انعكاس سلبي ودراماتيكي على القوى الماركسية-الشيوعية الحاملة لشعار "العالمية" اسواء كانت هذه القوى تنتقد نهج "الاشتراكية السوفياتية" او كانت مدعمة لها. منذ ذلك الحين تراجع دور القوى الماركسية-الشيوعية واصبح دورها هامشيا على المستويات المحلية والجهوية والدولية في دول المركز الامبريالي وفي الهوامش المفقرة من طرف بورجوازيات كومبرادورية ووكيلة تابعة.

سقطت "العالمية" الماركسية-الشيوعية وهيمنت "العولمة" الامبريالية الغربية التي تعني عالمية الراسمال المالي(اعلى مراحل الراسمالية يقول لينين) بقيادة الراسمال المالي الأمريكي الذي انتجه الدولار كعملة وحيدة (كسلعة عسكرية دراعها وحاميها اناتو) مسيطرة على التبادل التجاري والمالي الدولي.

هذه العولمة لا تسير وفق ما تشتهيه الامبريالية الامريكية بل هناك مقاومة بالضرورة (لمن مازال يتبنى الصراع الطبقي في تحاليله) هذه المقاومة في جوهرها لها مدلولات "سيادية وطنية ثقافية"، هي من الناحية الاقتصادية ليست ضد الراسمالية كنظام انتاج لكنها مناهضة للعمولة كتعبير عن سيطرة الراسمال المالي والتكنولوجي الأمريكي على مؤسساتها الإنتاجية، هذه الحركات هي ضد العالمية بالمفهوم الماركسي الشيوعي. فمن جهة اولى ايديولوجياتها مناهضة للشيوعية ومن جهة ثانية شوفينية ترفض ان تستقبل في اوطانها ما تسميه ب"فقر العالم" كما انها تدافع عن اسبقية ثقافتها وترفض تلويثها بثقافات أخرى، وهنا يجب التمييز بين "السيادية- الوطنية والثقافية" وبين النازية او الفاشية لكون هاتين الأخيرتين تحتقر الثقافات والشعوب غير الغربية وتعتبرها دونية وجب القضاء عليها.

فالصراع الذي يجري اليوم على الصعيد الدولي والذي تطور الى صراع عسكري مكشوف في أوكرانيا بعد ان كان صراعا خفيا في سوريا هو صراع بين هاتين الاطروحتين: "السيادية الوطنية والثقافية" في مقابل "العولمة" وموقع حاملي فكر "العالمية" الماركسية-الشيوعية في هذا الصراع هامشي.

لكن بما ان نظم الإنتاج الراسمالي هو المهيمن على العالم فكل صراع في منطقة معينة له انعكاس سلبي او إيجابي في مناطق أخرى، لهذا فالقوى الماركسية-الشيوعية رغم هامشيتها لا يمكنها ان تتبنى موقف الحياد. فلينين كان ضد الحرب العالمية الأولى لكنه لم يبق محايدا بل فاعلا الى حد انه قاد شعوب روسيا وارتقى بها الى مستوى الصدارة في هزم الرأسمالية.

فالماركسيون الشيوعيون يجب ان يكونوا مختلفين عما يسمى جزافا ب "اليسار" بحيث ان كلمة "اليسار" في حد ذاتها لا تحمل مضمونا أيديولوجيا معينا بل هي فقط نعت كان يوصف به الجزء من الجمعية العامة الفرنسية الذي يجلس في المقاعد التي تقع على يسار منصة التسيير والذين دعوا الى الجمعية التاسيسية في سنة 1789 التي تؤرخ للثورة الفرنسية.

فالاشتراكية الديمقراطية التي تعتمد على أفكار كوتسكي تبنت "العولمة" وانتشت بسقوط الاتحاد السوفييتي وروجت ل"الخطر الصيني" وانخرطت في دعم الراسمال المالي وكل الحروب التي شنها الدراع العسكري الناتو فهي تتموقع ضمنيا في الجبهة المدعمة ل "العولمة" باسم المفترى عليها "حقوق الانسان " ومناهضة الاوليكارشية وكأنّ روتشيلد وبيل كيت ومئات اخرين من الغرب الامبريالي ليسوا اوليكارشيين يشنون الحروب المشينة ضد شعوب العالم.

بالنسبة للماركسيين-الشيوعيين فهم ضد العولمة لكنهم يمتعضون من ايديلوجية"السيادية الوطنية والثقافية" لما تكتنفه من "انغلاق على الذات" وان كانوا (يعني الماركسيين الشيوعيين) هم كذلك في الجزء منهم المنتمي لهوامش الراسمالية يدعون الى "التحرر الوطني" في افق الاشتراكية ولهذا فمن القاتل سياسيا بالنسبة اليهم التخلي عن مفهوم "الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية" لصالح أصحاب "السيادية الوطنية والثقافية". لحل الإشكالية السياسية المطروحة لابد من استحضار مفاهيم التناقض الرئيسي والثانوي التي لا يميز فيما بينها بعض الماركسيين الذين يعتبرون ان الصراع كله صراع أساسي فيما بين الراسمالية والطبقة العاملة سواء في موريطانيا او اللوكسامبورك. فالتناقض الرئيسي يجب ان يكون فيما بين الطبقة العاملة التي يطمح الماركسيون الشيوعيون الى تاطيرها ومجموع الطبقات الشعبية التي نجد من تعبيراتها حاملي مشروع "السيادية الوطنية والثقافية" من جهة، والعولمة وخدامها من طبقات وكيلة محلية من جهة ثانية. هكذا يصبح التناقض ثانوي في مرحلة التحرر الوطني فيما بين الماركسيين-الشيوعيين وحاملي مشروع "السيادية الوطنية والثقافية" بدول العالم الثالث. اما بدول المركز الراسمالي المتقدم فالطبقة العاملة بقيادة الماركسيين الشيوعيين قادرة لوحدها على قلب الراسمالية وإرساء الاشتراكية

ارتفاع المنسوب النضالي ضد الوحشية الصهيونية

غسان أبو نجم *

علمتنا تجارب الشعوب المناضلة ضد الاحتلال عبر التاريخ أن أحدهم يقوم على نفي الأخر فإما دحر الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال واما الرضوخ لشروط المحتل وتقبل الهزيمة وعلى ارضية هذا الفهم تصاغ البرامج وتحدد الأدوات والسياسات العملية.

ولأن طبيعة الصراع في حالة تغير مستمر فإنه وبالضرورة يستلزم تغير في الأدوات والسياسات والبرامج بما يخدم مصلحة كل طرف من طرفي الصراع إن نظرة متفحصة لطبيعة الصراع الفلسطيني الصهيوني نجد أن المنحنى النضالي الفلسطيني في تصاعد ملفت قابله ازدياد وحشية وعنصرية الاحتلال الصهيوني في الرد لقد انتهج الاحتلال الصهيوني سياسة ثابتة المعايير اتجاه الشعب الفلسطيني قائمة على مبدء الاحلال وليس الاحتلال للأرض الفلسطينية بمعنى سلب الأرض والمسكن ووسيلة الإنتاج وتدمير البنية الثقافية التاريخية للشعب الفلسطيني وهذا التدمير يبدأ من خلال اغتيال الحلم الفلسطيني وقتل الزمن المقبل عبر سياسة التفريغ والالحاق والسيطرة المسبقة على مجريات الزمن القادم وتجلت هذه السياسة في العديد من نواحي الحياة الفلسطينية بل رأينا تجلياتها في مجموعة المشاريع السياسية التي حاول العدو اقتراحها أو فرضها عبر وسطائه وشركاه المحليين والعالميين اللذين ساهموا في استباحة الدم الفلسطيني فمنذ بداية الصراع الفلسطيني الصهيوني اتبع الاحتلال الصهيوني سياسة التطويع للشعب الفلسطيني عبر انتهاج سياسة المفاوضات العبثية والعمل ضمن دهاليز الحلول السياسية التي لن تفضي لأي حلول عملية للصراع وإنما تعطي الاحتلال المزيد من الزمن لتحقيق أهدافه في السيطرة على مجريات الصراع في المنطقة والتوسع والتمدد على حساب الشعب الفلسطيني أرضا وكيانا عبر زرع المزيد من المغتصبات الصهيونية ومصادرة الاراضي وكسر وحصار البندقية المقاومة التي اعتبرها الاحتلال العمود الفقري للمقاومة عبر تشتيتها وابعادها عن مناطق التماس الجغرافي (لبنان الأردن سوريا) وعمل بالتعاون والتنسيق مع حلفائه على تدمير المنظومة السياسية والنضالية للشعب الفلسطيني فمنذ بداية الصراع الفلسطيني الصهيوني ما بعد عام ٦٧ وانطلاق الثورة الفلسطينية الحديثة والعدو وحلفائه يغرقون المنطقة العربية بالمشاريع السياسية الهادفة الى بقاء تمدد العدو الصهيوني وارساء قواعد كيانه المصطنع على الأرض الفلسطينية والانطلاق نحو السيطرة على مجريات الصراع في المنطقة عبر برنامج التطبيع الذي تجلى بصفقة القرن والولايات المتحدة الابراهيمية مرورا بحل الدولتين والحل الوسطي الإقليمي ومدريد واوسلو الذي شكل أكبر خطر على الثورة الفلسطينية ومجريات الصراع الفلسطيني الصهيوني يقابل هذه الاستراتيجية الصهيونية الثابته في ترسيخ قواعد الكيان الصهيوني والتي سخرت لها كل الامكانات والتحالفات تخبط وانحياز عن طريق الأهداف الفلسطينية في تحرير فلسطين قادها اليمين الفلسطيني المتنفذ الذي مثل الشريحة البرجوازية الوطنية التي تميزت بقصر النفس ومارست العمل النضالي ضمن رؤيتها الطبقية التي فرضت عليها برنامجها السياسي وشكل التحالفات فغرقت في مستنقع التسويات السياسية بدءا بتغيير الميثاق الوطني الفلسطيني والقبول بحل الدولتين والاتفاق على مخرجات مؤتمر مدريد وعقد لقاءات سريه مع ممثلي الكيان في أوسلو والذي تمخض عن اتفاق غزة اريحا اولا والذي بموجبه تم دخول الفصائل الفلسطينية إلى الاراضي المحتلة عام ٦٧ وتشكيل السلطة الوطنية التي غرقت حتى اذنيها في الفساد وحولت مقاتليها إلى جيش من الكتبة والموظفين واصحاب امتيازات وعلى الصعيد الامني نفذت السلطة مشروع دايتون في قمع وسحل وقتل وتسليم المقاومين الفلسطينين وخلق حالة من الاحباط في صفوف الشعب الفلسطيني وغرق الشعب الفلسطيني في دوامة البطالة والفقر وحدث الانقسام بين غزة والضفة وتشتت الرؤيا السياسية في مواجهة الاحتلال وتحولت السلطة إلى شريك تابع للاحتلال اقتصاديا وسياسيا وامنيا ودخل الشعب الفلسطيني في دوامة صراع جديدة تمثلت في مقاومة المحتل الصهيوني ومشاريعه الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية وجودا وكيانا وضد السلطة التي انقلبت على التاريخ النضالي للشعب الفلسطيني وشطب كل منجزاته بدءا من إسقاط الخيار المسلح في مواجهة الاحتلال الى شطب الميثاق الوطني وتحويل المجلس الوطني و. م. ت. ف إلى واجهات ديكوريه ولقد رافق هذا الترهل الفلسطيني العام وحشية صهيونية في مواجهة اي تحرك فلسطيني وتمادى في تغيير الوضع التاريخي والديني للقدس وشن غارات تدمير ية على غزة شعبا ومقاومة وتغول على باقي شعوب المنطقة عبر الضرب والتهديد لسوريا وجر أنظمة الغاز والكاز للتطبيع القسري للتطبيع مع المحتل مما دفع الجماهير الفلسطينية الغاضبة إلى التحرك العفوي ضد الاحتلال وخنوع السلطة بهدف حماية الوطن الفلسطيني من النهب والتهويد فانطلقت الجهود الفردية والجماعية لمواجهة الاحتلال في بيتا والشيخ جراح والاعتصام في الأقصى لمواجهة قطعان المستوطنين والقيام بعمليات عسكرية ضد الاحتلال خطف او قتل او تفجير دون تحرك فعلي لفصائل العمل الوطني لدعم هذا التحرك مما دفع هذه الجماهير الغاضبة للاستنجاد بالمقاومة في غزة والمقاومة اللبنانية لاسناد هذا التحرك بعد حالة اليأس وفقدان الأمل بالاسناد إلى أن جاء رد المقاومة في غزة عبر معركة نوعية سميت سيف القدس التي شكلت الدفعة الكبيرة للجماهير الغاضبة التي انطلقت في كل أنحاء الوطن المحتل في يافا واللد والنقب والخليل وجنين.

لقد شكلت سيف القدس ميكانزم الدفع النضالي للقصائل والجماهير الفلسطينية واثبتت ان تكلفة الحرب اقل من كلفة الهزيمة وان الاحتلال وكيانه نمر من ورق وان الطريق الصحيح والواضح لدحر الاحتلال هو المواجهة بل واعادت إلى الثورة القها واوقفت ولو ليس بشكل كامل الهرولة المجانية نحو التطبيع ورفعت المنحنى النضالي الفلسطيني في مواجهة وحشية الاحتلال الصهيوني وأطلقت وبلا عودة عنفوان النضال ضد المحتل وفتحت افاق جديدة للعمل الوطني الفلسطيني حدت من امكانية تراجع هذه الفصائل للوراء حتى وإن اتخذت قيادتها السياسية ذلك لأنلأن إنجازات هذه المعركة أضحت ملك الجماهير الفلسطينية التي أثبتت أنها الحاضنه الأساسية للثورة ووقود الذي لا تنتهي جذوته ،وستبقى في طريق مقاومة المحتل حتى دحره والعمليات النوعية في جميع أنحاء الوطن وصمود جنين وجماهير القدس شاهد على ذلك.لأن إنجازات هذه المعركة أضحت ملك الجماهير الفلسطينية التي أثبتت أنها الحاضنه الأساسية للثورة ووقود الذي لا تنتهي جذوته ،وستبقى في طريق مقاومة المحتل حتى دحره والعمليات النوعية في جميع أنحاء الوطن وصمود جنين وجماهير القدس شاهد على ذلك.لأن إنجازات هذه المعركة أضحت ملك الجماهير الفلسطينية التي أثبتت أنها الحاضنه الأساسية للثورة ووقود الذي لا تنتهي جذوته ،وستبقى في طريق مقاومة المحتل حتى دحره والعمليات النوعية في جميع أنحاء الوطن وصمود جنين وجماهير القدس شاهد على ذلك.

* كاتب ومناضل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

واقع وأزمة اليسار المغربي الماركسي و الديمقراطي الراديكالي و ضرورة البديل

غني القباج

في الواقع المغربي والعالمي يعيش البديل اليساري الثوري اليوم أزمة تطوره، ولا نشك أنها أزمة إيجابية مادامت تفرض على هذا اليسار البحث والاجتهاد لتجاوز أزمته. لكن ما دامت الرأسمالية مسيطرة في العالم بنمط إنتاجها واستغلالها الطبقي واستلابها الإيديولوجي للإنسان وتحويله إلى بضاعة، مادام الصراع من أجل تحرير الإنسان من الاستغلال الطبقي والاستلاب الإيديولوجي مهمة راهنة.

أزمة اليسار الثوري تستمر مع االستمرار أزمة الثورة الديمقراطية الوطنية الشعبية لأن الصراع الطبقي أصبح ملتبسا مع غياب اتحاد القوى اليسارية الراديكالية والماركسية الثورية، محليا (أي مغربيا) وأمميا. كما أن التناقضات السياسية والنظرية بين القوى اليسارية الراديكالية والماركسية يعمق تشتتها ويضعف تأثيرها في الصراع الطبقي بالنظر لأن نضال البروليتاريا والفئات الاجتماعية الكادحة والمحرومة كقوة حاسمة في التغيير السياسي الراديكالي. في مجتمعات الرأسمالية المتقدمة تم دمج الحركة العمالية البروليتارية في النظام الديمقراطية الليبرالية السائد، وكان دور اليسار الديمقراطي الاجتماعي (La Social-Démocratie) في هذا الإدماج حاسما وفق وهم تحقيق الاشتراكية عبر الانتخابات البرلمانية. وقد وضح ماركس في كتابه "الثامن عشر من برومير لويس بونابرت " بداية تشكل "تحالف بين البرجوازية الصغيرة والعمال، وتمت إزالة الطابع الثوري عن المطالب الاجتماعية للبروليتاريا عبر إضفاء طابعا ديمقراطيا على هذه المطالب. ويتابع ماركس أن البرجوازية الصغيرة جردت هذه المطالب من مضمونها السياسي البحت، وتم إبراز مضمونها الاشتراكي الديمقراطي. لذلك يعتبر ماركس أن هذا التحول هو بداية وبروز "الديمقراطية الاجتماعية".

وفي أغلب الحركات النقابية العمالية في بلدان الأطراف تعاني من سيادة قيادات نقابة بيروقراطية وبرجوازية صغيرة. وبالتالي، لازالت البروليتاريا والفئات الاجتماعية الكادحة، محليا وأمميا، مفصولة عن النظرية الثورية وعن الخط السياسي الثوري والتنظيم الثوري وتمارس نضالا طبقيا ظرفيا (Lutte de classe conjoncturelle) لا تراكم نضالها الطبقي وفق هدف تجاوز نظام الرأسمالية.

وهذا ما يقع في المغرب. إن واقع العمل النقابي تسيطر عليه البيروقراطية النقابية (الاتحاد المغربي للشغل) والتصور النقابي البرجوازي الصغير (الكنفدرالية الديمقراطية للشغل) رغم تواجد قوي لليساريين ولليساريات الديمقراطيين الراديكاليين والماركسيين داخل هاتين النقابتين. وواقع السيطرة البيروقراطية والبرجوازية هذا يشوه الوعي الطبقي البروليتاري للطبقة العاملة وبالتالي يشوه الصراع الطبقي ويحرفه.

اليساري واليسارية الماركسيين الثوريين واليساري واليسارية الديمقراطيين الراديكاليين اليوم يعيشان أزمة تطور وأزمة الممارسة السياسية الراديكالية وبالتالي فإن مشروع الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية هو كذلك يعيش أزمة لأن أغلب القوى والتيارات الماركسية والراديكالية تعيش التباسا في تصورها النظري وفي خطها السياسي للتغيير الديمقراطي الشعبي، وسيادة التصورات البرجوازية الصغيرة داخل اليسار الديمقراطي الإصلاحي الجديد التي تتوهم إمكانية التغيير الديمقراطي الحقيقي عبر الاندماج في نظام البرلمانية الليبرالية. كما أن البروليتاريا أصبحت في غالبيتها الساحقة مفصولة عن النظرية الثورية وفاقدة لأطر سياسية عمالية ثورية فعلا، وتمارس هذه البروليتاريا صراعا طبقيا اقتصاديا مشتتا ومعزولا وعفويا وغير واعي بضرورة تنظيم سياسي ثوري.

وليس اليسار الراديكالي والثوري المغربي من يعاني وحده من أزمة تقدمه في واقع سيطرة النظام السياسي على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إنها أزمة تعم أغلب قوى اليسار الثوري المغاربي والعربي والعالمثالثي والعالمي. وأصبح الواقع السياسي الاجتماعي لجماهير شعبية في البلدان المغاربية والعربية والعالمثالثية تنتفض وتقوم بـ"ثورات" جماهيرية شعبية عفوية ضد أنظمة الاستبداد وسيطرة "البرجوازية" الكمبرادورية دون تصور وبرنامج للتغيير السياسي ديمقراطي ودون أفق ومشروع مجتمعي ديمقراطي بديل، لأن اليسار الديمقراطي الراديكالي، وخصوصا اليسار الماركسياني، الذي من المفترض فيه أن يقود انتفاض وثورة الشعب، ليس مهيأ بعد سياسيا وتنظيميا لقيادة هذه الانتفاضات-"الثورات"، مما سهل على القوى اليمينية والإسلاموية الرجعية، وبتدخل الأنظمة الرأسمالية الامبريالية العالمية، إجهاض صيرورة تحول "الثورات" الجماهيرية الشعبية العفوية إلى صيرورة ثورة ديمقراطية حقيقية. فالثورة الاجتماعية والسياسية الديمقراطية الراديكالية التي تفتقد لتنظيم ثوري ولقيادة سياسية ثورية ولبرنامج سياسي ديمقراطي ثوري لا تتقدم في مهمة تغيير الواقع السياسي وبالتالي تمضي نحو نهايتها وتصبح ذكرى.

وقد عشنا مثلا في المغرب كيف استطاع النظام السياسي السائد في معمعان انتفاض "حركة 20 فبراير" ونضالها الديمقراطي الجماهيري من استقطاب قوى سياسية تعتبر نفسها ديمقراطية ويسارية بخطاب 9 مارس 2011 لتغيير الدستور الذي تغير شكليا فقط. واستقطب النظام السياسي قيادات المركزيتين النقابيتين الاتحاد المغربي للشغل والكنفدرالية الديمقراطية للشغل لتوقيع اتفاق 26 أبريل 2011. وكان هدف هذا الاستقطاب فصل هذه الطبقة العاملة وعموم الكادحين عن نضال وانتفاض جماهير ومناضلي ومناضلات "حركة 20 فبراير" بهدف عزلها والقضاء عليها.

و من هنا تتبلور الحتمية والضرورة الموضوعية والتاريخية لبناء حزب البروليتاريا الثوري المنظم/المعبر عضويا نظريا وسياسيا وتنظيميا عن مصالح البروليتاريا الصناعية والفلاحية كقوة اجتماعية رئيسية للتغيير الراديكالي. لأن هذه البروليتاريا إن تَمَلّكَت وعيها السياسي والفكري اليساري الديمقراطي الراديكالي والاشتراكي وممارستها السياسية الثورية وصلابة تنظيمها ومواقفها السياسية التكتيكية والإستراتيجية وقوة نضالها ستُشَكّل النقيض الأساسي لسلطة ولسيطرة المخزن والرأسمالية التبعية والرأسمالية المعولمة.

لذلك مهمة بناء حزب البروليتاريا والطبقات الشعبية الكادحة المغربية مهمة وصيرورة تاريخية صعبة وتتطلب من جميع الماركسيين والماركسيات، بكل اتجاهاتهم، كفاحا مريرا وإرادة صلبة وممارسة قوية ومتضامنة لن تتحقق ما لم يَعِ ويُدْرك الماركسيون والماركسيات، نظريا وسياسيا، وخصوصًا الشبَاب، راهنية هذه الضرورة التاريخية.

هذا الوعي والإدراك لن يتبلور إذا لم تتجاوز رؤية وممارسة الماركسيين والماركسيات والسياريين واليساريات الراديكاليين عصبيتهم السياسية والنظرية والتنظيمية المُغَلَفَة باللينينية أوالستالينية أوالتروتسكية أوالماوية وغيرها. ولذلك من المفترض، لتجاوز هذا الوضع المأزوم، أن يبلوروا انطلاقا من ماركسية ماركس الاجتهاد النظري اللازم المرتبط بالواقع الطبقي الملموس للمجتمع المغربي، والوعي بممارسة سياسية تهدف لتحقيق ديمقراطية راديكالية بديلة ولبلورة الصيرورة الطويلة الأمد للانتقال إلى المجتمع الاشتراكي.

حاجة الطبقة البروليتاريا والطبقات الشعبية للمثقف/المثقفة الديمقراطي الراديكالي والماركسي كحاجة حياة الإنسان للماء وللهواء للنور ، كي تتمكن من بناء إطارها السياسي المستقل وقيادته بنفسها، أي فرز قيادة بروليتارية واعية بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية.

من المؤكد وجود تمييز بين العمل اليدوي العضلي وبين العمل الفكري وسط الحركة العمالية، أي الطبقة العاملة ومثقفيها الثوريين الذين غالبا لهم وضع وواقع برجوازي صغير ومتوسط، لكنهم يُسَخِّرُون حياتهم للنضال الثوري ولتجاوز هذا التمييز بالالتزام العضوي للمثقف الثوري بمصالح البروليتاريا الصناعية والفلاحية وبالالتزام بنضال التحرر من الاستغلال الطبقي والاستلاب الإيديولوجي.

إن التمييز المادي والمعنوي الذي يفصل بين العمل اليدوي العضلي وبين العمل الفكري أصبح مع التطور التكنولوجي الهائل للرأسمالية يتقلص، لأن تطور الرأسمالية حَوّلَ كل أنشطة العمل الإنساني العضلي والفكري إلى سلعة. وأصبحت طبقة الرأسمالية تستغل العمل الفكري، كما تستغل العمل العضلي، في مصانع ومختبرات التكنولوجية المتطورة الإعلاميات والإنترنيت وعلم السيبرنيتيك الذي غزا كل الصناعات، فرض على جزء كبير من فئات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ذات الكفاءة العلمية والمثقفة الإقصاء من العمل أو فرض عليها نظام الرأسمالية التبعية عملا هشا بأجر منخفض. وبالتالي فرض على فئات عريضة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة الاندحار اجتماعيا واقتصاديا نحو الهشاشة الاجتماعية. هذا الوضع يعانيه حاملو الشواهد العليا المعطلون، دكاترة ومجازون ومجازات. لكن أغلبهم لم يكتسب الوعي الطبقي لفهم علمي وواقعي ملموس أسباب اندحارهم وفقرهم. وبالتالي لم يتطور وعي وممارسة حركة المعطلين حاملي الشواهد عموما إلى الاتحاق بالموقع الطبقي السياسي والنظري للبروليتاريا للمساهمة في الارتقاء بالثقافة والوعي الثوري للطبقة العاملة. ورغم هذا واقع انحدار البرجوازية الصغيرة إلى الهشاشة الاجتماعية فإنها لا تنتمي إلى البروليتاريا.

إننا في عهد رأسمالية السيبرنيتيك (La cybernétique) أي العلم الذي يدرس ويتحكم في آليات (mécanismes) التواصل والضبط والتحكم في الآلة وفي الإنسان (مثال شركة "أوراكل" ORACLE الأمريكية (CICAL INGENIERIE ET CYBERNETIQUE)، أي علم الأنظمة المعقدة الضابطة لذاتها في التدبير الاقتصادي المنتج والافتراضي، وتهتم أساسا بالتفاعل بين أنظمة الإنتاج وتتخذ في الحسبان السلوك الإجمالي لهذه الأنظمة بهدف تطبيق هذه التفاعلات في حقول علمية كالبيولوجيا والاقتصاد والأسلحة المتطورة والفضاء وعلم الأقمار الصناعية مثلا التي مكنت الدول المتقدمة التحكم في العالم. وبالتالي "السيبرنيتيك هي فن جعل العمل ذو فعالية ناجعة" كما يحددها كوفينيال (Couffignal) رائد السيبرنتيك الفرنسي. ونوربيرت فينر (Norbert Wiener) الأمريكي، يُعْتَبَرُ أب السيبرنيتيك ألف كتاب "السيبرنيتيك، أو الضبط والتواصل عند الحيوان والآلة"، كتاب ظهر سنة 1948، يحدد السيبرنيتيك كـ"علم الضبط/التحكم والتواصل عند الحيوان والآلة".

الحراسة والنظافة: سيادة الهشاشة

عبد العزيز مسعودي

العمل في القطاع الثالث، بالمعنى الواسع، آخذ في ازدياد عدد القوى العاملة أكثر بكثير من القطاعات الأولية والثانوية حيث شهدت عمليات الإنتاج منذ فترة طويلة تسارعًا للمكننة، وبالتالي استبدال العمل اليدوي بالآلات، إن لم يكن بواسطة الروبوتات. ومع ذلك، فإن القطاع الثالث هو أيضًا مرادف بشكل متزايد لمخاطر عدم الاستقرار في العمل.

تم الكشف عن هذا مؤخرا في التقرير الذي أنجزته منظمة أوكسفام Oxfam في المغرب بشأن ظروف العمل في قطاعات الحراسة والنظافة. بواسطة السيد أمين.

غالبًا ما تكون مهن حراس الأمن ومستخدمي النظافة تحكمها عقود من الباطن أو عقود مؤقتة، وتكون الأجور زهيدة، بحيث نادرا ما تصل إلى مستوى الحد الأدنى للأجور، إضافة إلى أن عدم الاستقرار الوظيفي هو القاعدة.

الحراسة والنظافة من المهن التي تضاعفت أعداد العاملين بها على مر السنين. بعد عقود من سياسات تفويض هذه المهام لشركات المناولة بمبرر كونها (أي المهن) غير استراتيجية، وتم التخلص منها تدريجيا من طرف الإدارات العمومية والمؤسسات والشركات العامة والسلطات المحلية بل حتى من طرف بعض الشركات الخاصة.

يشير تقرير أوكسفام منذ البداية إلى أن الاستخدام المكثف للمناولة في هذا المجال أو التعاقد من الباطن ساهم في تفاقم عدم المساواة وعدم الاستقرار في العمل. وفي نفس المؤسسة، نجد العديد من الأوضاع وأنماط التوظيف المختلفة لعمالة مخصصة للتنظيف أو الحراسة. وهكذا، في نفس فريق التنظيف، من الممكن ملاحظة العمال/ات المرسمين والعمال/ات المتعاقدين ومستخدمون تابعون لشركة مناول أخرى. في حين أنهم يؤدون مهاما تقريبًا متطابقة، ولا يستفيد المستخدمون من نفس الحقوق أو المزايا، ولا من

نفس الأجور. فيحق للمرسمين الحصول على راتب ثابت، بينما العمال المؤقتون تُدفع أجورهم على أساس عدد ساعات العمل. والأسوأ من ذلك، أن "مستخدمي المقاولة من الباطن" يرون جزءًا من رواتبهم يخصم من طرف المقاول من الباطن، ثمنا لوساطته بين المستخدم والطرف المشغل الرئيسي. كما يؤثر انعدام الأمن أكثر على النساء والشباب. تعمل النساء في ظروف صعبة وتتعرض في كثير من الأحيان لسوء المعاملة والتهديد بالفصل.

ومن المفارقات أن هذا الواقع يمكن ملاحظته داخل البرلمان نفسه، حيث تمكنت منظمة أوكسفام من الحصول على شهادة عضو نقابي في البرلمان، في غرفة المستشارين. ضمن هذه المؤسسة التي من المفترض فيها أن تكون أفضل مثال في الامتثال للقانون، تحصل المرأة المكلفة بالتنظيف على راتب شهري صاف لا يتجاوز 1600 درهم، وبالتالي أقل منSMIG ، بينما يشير العقد إلى أجر شهري قدره 3000 درهم، وهو أيضًا عمل فاضح هدفه التهرب الضريبي (تخفيض أرباح الشركة عن طريق زيادة وهمية في الأعباء). كما أن العاملين بدوام جزئي يتقاضون راتباً شهرياً صافياً لا يتجاوز 800 دراهم، لا يكفي حتى للبقاء على قيد الحياة. وغالبًا ما يتم تمديد يوم العمل، بدون أجر عن العمل الإضافي. "تعمل النساء بنفس الراتب من الساعة 7 صباحًا حتى الساعة 4 مساءً، مواصلة العمل حتى منتصف الليل أثناء المناقشات حول قانون المالية، أو بعد اختتام الجلسات المذكورة".

إن عدم استقرار ظروف العمل يضعف قدرات التنظيم والتعبئة من أجل تحسين الحقوق واحترام القانون. النساء المكلفات بالتنظيف غالبًا ما يتم تشغيلهن من طرف شركات متعاقدة من الباطن بواسطة "عقد مؤقت". ونادرا ما يكن مستفيدات من آليات حماية اجتماعية. يقوم المشغل بإجبار هؤلاء النساء على توقيع العقود لستة أشهر بشكل متكرر. وفي حالة الخلاف على هذه الشروط، تشرع الشركات تلقائيًا وبشكل تعسفي في الفصل من العمل، ليجد الأجراء أنفسهم في حالة توقف عن العمل، بلا حول ولا قوة وبدون أية ضمانة لعودتهم إلى عملهم.

وما ينطبق على قطاع الحراسة والأمن، ينطبق على قطاع التنظيف، بحيث التعتيم وعدم الأمان هو السائد. غالبًا ما يكون وقت العمل الثابت تعاقديًا ويُتجاوز إلى حد كبير دون تأثير على الراتب. هنا أيضًا، تقوم الشركة المناولة بتنفيذ ذلك الخصم المباشر للمكافأة، في إطار خدمة الوساطة. يقدر عدد الشركات المشتغلة في هذا المجال بحسب أرقام وزارة الداخلية 1597 شركة أمنية والعدد الفعلي هو بالتأكيد أعلى من ذلك بكثير. وفي اغلب الحالات تعمل الشركات في القطاع غير الرسمي، وبالتالي لا تقدم أي حد أدنى من شروط

الاستقرار في العمل أو التغطية الاجتماعية للأجراء. حراس الأمن يتعرضون أيضًا للعديد من المخاطر في حالات الصراع والعنف، دون حماية. وغالبًا ما يتم تمديد مهامهم بحكم الأمر الواقع لتشمل أنشطة متعددة غير واردة في "قائمة المهام المعاقد حولها": ساعي، وكيل، مضيف، ميسر (...). وهذه الفئة من المستخدمين تكون في الغالب محرومة من العطل.

في مواجهة هذا الواقع حيث يسود عدم الاستقرار، توصي منظمة أوكسفام بسلسلة من الإجراءات تهدف إلى الامتثال للأحكام القانونية المعمول بها، وتحديث قانون الشغل المعتمد منذ عام 2004، وخاصة توعية ومشاركة الفاعلين العموميين والقطاع الخاص، وكذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني للامتثال الصارم للقانون وبهدف المساهمة في حماية واحترام كرامة هذه الفئات من الشغيلة.

تتمة مقال واقع وأزمة اليسار المغربي الماركسي و الديمقراطي الراديكالي..

وبالتالي أصبحت الرأسمالية تضبط وتتحكم بالعلم والكمبيوتر والهاتف النقال ومنظومات الإنترنيت وتسيطر على الإعلام والمعلومات، كما تتحكم في الإنسان ووعيه وطموحاته ونضاله وأهدافه، وتستغل الإنسان وليس فقط الطبقة العاملة التي تبيع قوة عملها، بل تستغل الرأسمالية كذلك العمل الفكري والإبداع والفن وتستفيد من فائض القيمة الذي ينتجه كذلك العمل الفكري والذهني والثقافي والفني.

لكن ما عشناه ونعيشه في المغرب مع الأطر البرجوازية المتوسطة والصغيرة النقابية المتعلمة القائدة للعمل النقابي يبين أن "المثقف" و"المتعلم" الممارس نقابيا وسياسيا متعايش مع البيروقراطية النقابية ومع الإيديولوجية البرجوازية الصغيرة، مما أخر بشكل كبير في تطور وعي البروليتاريا الطبقي السياسي وحجز تطور وعيها الثوري واليساري الديمقراطي الراديكالي.

ففي النقابات المغربية حاربت وتحارب قيادة بيروقراطية نقابية وبرجوازية صغيرة المناضلين والمناضلات الماركسيين واليساريين الراديكاليين المثقفين داخل نقابات الـ ا.م.ش والـك.د.ش حتى لا يتمكنوا من المساهمة في تَحَرُّر البروليتاريا اكتسابها للوعي وللممارسة الثورية التي تُؤَهِّلُهَا لقيادة النضال النقابي ونضال الطبقات الشعبية وتطوره إلى نضال ديمقراطي ثوري.

و بالتالي أكدت تجربة صراع اليسار الماركسي السياسي والنقابي داخل الاتحاد المغرب للشغل وداخل الكنفدرالية الديمقراطية للشغل أن الرهان على هاتين النقابتين للمساهمة الفعلية فيالنضال الديمقراطي الراديكالي رهان بدون أفق تحول الكبقة العاملة إلى قوة اجتماعية ديمقراطية راديكالية.

هذا الواقع يبين أن القوى الماركسية المغربية عموما لم تقطع حبل الصُرّة نظريا وسياسيا مع أخطاء الحركة الوطنية والأحزاب المنبثقة عنها.

و عكس ذلك استمرت النقابية الحزبية الضيقة والنقابية البيروقراطية تسيطر على القواعد العمالية إلى حد أصبح صعبا ومعقدا تَشَكُّل الوعي الطبقي البروليتاري المناضل داخل النقابات، بل أعاق حتى تشكل وعي ديمقراطي مناضل ضد الرأسمالية التبعية السائدة في المغرب وضد الرأسمالية المعولمة.

لكن تَشَكُّل هذا الوعي البروليتاري والوعي الديمقراطي لدى الطبقة العاملة ليس مستحيلا لتحولها إلى قوة اجتماعية ديمقراطية بروليتارية لأن واقع الطبقة العاملة الملموس تاريخيا والاستغلال الطبقي الذي تتعرض له هو الذي خلق الوعي والنضال البروليتاري الثوري وخلق الاشتراكية بدبلا للرأسمالية.

وبالتالي لا مخرج واقعي لأزمة ثورية البروليتاريا وعموم الكادحين إن لم تتوحد، وعيا وممارسة، القوى الماركسية المتنوعة والمناضلون والمناضلات اليساريين الماركسيين والديمقراطيين الراديكاليين، على أساس تجاوز نقدي لانتماءاتها وقناعاتها (اللينينية ، التروتسكية ، الماوية ...)، وعلى أساس نقد ذاتي نظري وسياسي وتنظيمي لتجاربها وممارستها، وعلى أساس تصور وبرنامج وأهداف واضح لإنجاز المهمة التاريخية لبناء تيار نقابي ديمقراطي وثوري مناضل ضد سيطرة سلطة المخزن والبرجوازية الكمبرادورية والرأسمالية التبعية والنضال ضد سيطرة الرأسمالية المعولمة الامبريالية.

إنها مهمة ليست مستحيلة إذا تجاوز فعلا المناضلون/ات الماركسيون، بمختلف قناعاتهم السياسية الخاصة خلافاتهم السياسية والنظرية وتناقضاتهم الثانوية وحولوها إلى حوار ديمقراطي وعلاقات الديمقراطية وقيم يسارية اشتراكية وماركسية المناضلة وقيم التضامن اليسارية والنقد والنقد الذاتي، واقتنعوا بالحق في الاختلاف وفق منهج "وحدة نقد وحدة"، واستجمعوا ووحدوا طاقاتهم النضالية الفكرية والسياسية والعملية، لإنضاج الشرط الذاتي الثوري، أي بناء الحزب البروليتاري، المستوعب والمنظم لتحالف الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والمثقفين والمثقفات الماركسيين وعموم الفئات الاجتماعية الكادحة.

و نرى أن تَشَكُّل وعي طبقي بروليتاري لدى الطبقة العاملة المغربية لبناء إطارها السياسي المستقل أصبح بالنسبة لليسار الراديكالي، وخصوصا بالنسبة لليسار الماركسي، ضرورة سياسية راهنة لتجاوز أزمة النضال اليساري الراديكالي الاشتراكي وإنجاز المهمة العاجلة المتمثلة في حل وتجاوز أزمة الوعي والممارسة النقابية والسياسية للبروليتاريا المغربية ولظروف كدحها الذي يتسم بضرب ممنهج مستمر لحقوقها النقابية ولتحررها السياسي من طرف البرجوازية الكمبرادورية ونظامها السياسي السائد.●

مظفر للشعب، مو للحرامية..

جنادة أبو جفرا

إن الشعوب التي تحيا بلا رموز شعوب ميتة ... وإن الشعوب التي يعيش بينها كبار عظماء وتتنكر لهم شعوب لا تستحق الحياة .. سواء كانت هذه الرموز رموزا سياسية أو فنية أو علمية أو رياضية أو غيرها ...

فأنت إن ذكرت إسبانيا ذكرت الشاعر الكبير فيديريكو غارسيا لوركا .. وإن ذكرت الشيلي ذكرت الشاعر والمناضل الشيوعي الكبير بابلو نيرودا .. وتركيا يحضر ناظم حكمت .. ولبنان فيروز .. وهلم جرا ... أما العراق الموجع بآلامه السرمدية فلا يمكن ذكره دون أن يحضر مظفر النواب شاعر المنافي والاغتراب ...

لكن مأساتنا نحن قبائل العرب الحديثة لا نحسن الاعتراف برموزنا وتقديرهم .. لأن ثقافة القهر والاستبداد التي عملت على محو الفرد بل واستقلاليته واختلافه عن القطيع لن تعترف بالرموز المختلفة والمتفردة بإبداعها عن القطيع المتشابه والمتماثل ... ولهذا فالمستعبد سواء من العامة والخاصة يستبطن ويتماهى مع ثقافة القهر ويستميت في الدفاع عنها ويحارب بجد وجدية كل من ينشق عنها رغبة في التحرر سواء كان هذا القطيع من العامة أو الخاصة. هذه السموم المخربة هي ما طفت للسطح بمناسبة وفاة الشاعر الكبير مظفر ... فقد أخرجوا سكاكينهم لينبشوا جثة رجل حر ويمثلوا بها بكل خسة ودناءة ... من قائل بأنه طائفي ومن قائل بأنه هندي وليس عربي ومن ومن وأنه مساند للاحتلال الأمريكي ... الله الله يا عراق ويا عرب نفس الأسطوانة مع أحد الكبار العمالقة الراحل سعدي يوسف...

فقد تحققت نبوءة مظفر حقا : هذه الأمة ستأخذ درسا في التخريب ... سيكون خرابا سيكون خرابا سيكون خرابا .

... ترجل الفارس أخيرا عن فرسه الجموح ليتركه وحيدا في البراري يذرعها بلا قيود ولا حدود ... لا يلجمها لاجم ولا يعقلها عقال ... الفارس مظفر النواب والفرس قصائده إرثه الذي خلفه للعشاق والكادحين والمناضلين الشرفاء والمهمشين والمنبوذين .

إنه شاعر الفقراء والكادحين بامتياز ..لذلك أحبه شعبه وكل أحرار العرب والعالم .. ووضعوه في سويداء القلب وبؤبؤ العين. شاعر جماهيري بامتياز .. ولكن جماهيريته لم تنزل بمفرداتها وصور قصائدها للحضيض من الشعبوية .. كما لم تتعالى في سماء عليين النخبة المتحصنة بالأبراج العاجية لحداثة مغتربة.

شاعر برز إلى جانب مجايلي رواد الحداثة الشعرية العربية بل وتمايز عنهم بصوته المتفرد المنفرد الذي تأسس وسط معمعة النضال القاسي في زرع بذرة مجتمعات حرة متحررة انطلاقا من نضاله داخل الحزب الشيوعي بل وخوضه لتجربة الكفاح المسلح بالأهوار العراقية وهروبه ورفاقه من السجن في عمل بطولي جبار وإفلاته من الإعدام .. والتحاقه بالكفاح المسلح باريتيريا وجنوب السودان .. بل وخوضه لعمليات فدائية مع الفدائيين الفلسطينيين ... كل هته التجارب أغنت تجربته الفريدة التي تحلق خارج سرب التجارب الشعرية الحداثية العربية وكبارها فهو مدرسة فردية مستقلة بذاتها ولا تشبه أحدا ومن حاول التشبه بها سقط .

ومن هنا كانت تجربته مختلفة عن ما ترسخ في تجربة هؤلاء الشعراء الكبار منهم طبعا. فلا أوغلت في التجريد والغموض المغلق .. ولا جنحت للسوريالية المجذفة المنفصلة عن الأرض وعرق إنسانها ...ولا جنحت للهوى الصوفي الهائم على وجهه ...بل إن تجربته عجنت كل هذه التجارب في بنائها الخاص الباذخ دون أن تسقط في حبائلها ودون أن تعمل على التوفيق بينها .... بل صاغتها نوابية من

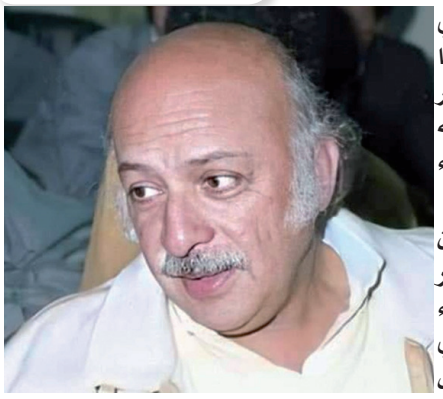

صميم تجربته النضالية التراجيدية الخاصة. وطوعتها لتحفر عميقا في وجدانيات المتلقي العربي التواق إلى الحرية والتحرر من الاستبداد والتسلط والديكتاتورية.

.... ذاك مظفر ...وذاك إرثه الذي يتأسس على تربة عربية ممتدة في التاريخ العربي بكل متناقضاتها وبكل إسهامات مناضليه ومفكريه ومتصوفيه الذين سعوا فعلا لتحرر هذا العربي التعس. فلم تتماه مع ما وصلنا من شعر الحداثة الغربية ونسخ تجاربها بل عملت على تأسيس لحداثة تنطلق من تجارب هذا الشعب المستعبد المقهور وبالمفردات والإرث التاريخي الذي يعرفه حق المعرفة .... لقد أسسوا لحداثتهم الغربيون من تجاربهم وبيئتهم فكانوا كبارا .. ومظفر كان ذاك ديدنه وسيبقى كبيرا.

أيها الكبير نم قرير العين ... فقد عشت كما قال بابلو نيرودا ... والدليل أن من شيعك أحبابك أحباب الله الفقراء الكادحون ... بل وعملوا بوصيتك. كونوا دوما مع الشعب ولهذا هتفوا شبابا أكثر من شيوخ: مظفر للشعب مو للحرامية.

تذكرني جنازته بجنازة بابلو نيرودا التي هتف فيها الشيليون ضد الدكتاتورية والفاشية رغما عن بنادقها المسلطة على الرقاب.

الماركسية ونظرية التغيير الثوري

إصدار جديد لحسن الصعيب

صدر الرفيق حسن الصعيب كتاب تحت عنوان:

"الماركسية ونظرية التغيير الثوري"

وقسم الباحث اصداره الى فصلين وأبواب على الشكل التالي

الفصل الأول

في سردية الماركسية الكلاسيكية.

في طروحات البيان الشيوعي.

الماركسية ونظرية بناء حزب الطبقة العاملة.

الفصل الثاني

في سردية الماركسية الجديدة.

مدخل عام .

في تحولات الرأسمالية وانعكاسها على الكل الاجتماعي.

الماركسية والنوع الاجتماعي.

في أفق ماركسية القرن الواحد والعشرين.

وقدم الرفيق المصطفى براهمة بتوطئة لهذا الاصدار معرفا بالمؤلف ومساره النضالي وفترة اعتقاله وخروجه من السجن والانتماء الى تنظيم النهج الديمقراطي وتحمله المسؤولية القيادية فيه.

اما على المستوى المعرفي فقد أشار المقدم الى طبيعة ابحاث الكاتب التي تتوزع بين الفكري والسياسي والاجتماعي. والتي لاتخلو من عمق فكري وايديولوجي.واثارة أسئلة عميقة تتعلق بسبر اغوار النيوليبيرالية من هشاشة وتدمير للبيئة والروبوات والتطور السريع لوسائل الاعلام ووضعية المرأة وتجارة بيع الأسلحة.

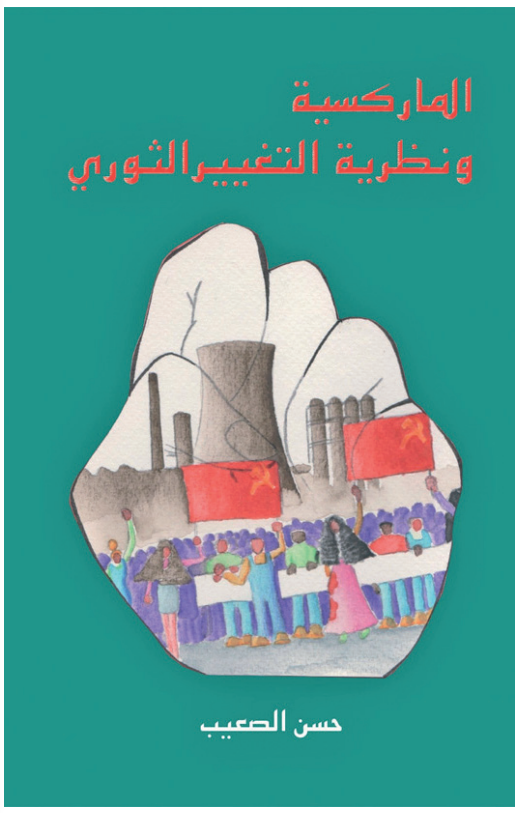

الثقافة والتغيير

الثقافة وسباق المسافات الطويلة

نور الدين موعابيد

يتبدى الحقل الثقافيّ ملغما بمتفجرات متشظيةانشطارية، وأخرى عنقودية،ولذلك يعزّ تحديده أو تعريفه، سواء أمِن وجهة الماهية،أم من وجهة الخصائص،المعايير والوظائف..التي تمت إليه بهذه الصلة أو تلك،مما يتأرجح بين"التماثل"،و "التكامل"،باعتماد اختلاف المرجعيات و تعدد الاصطفافات والتقاطبات،بل إن مقومات الثقافة منجذبة إلى المتغيرات أكثر من انجذابها إلى الثوابت،وإلا كيف نفسر تضخم خطابها،و كثرة السجالات حول ضرورتها..؟!

[: ومن الملاحظات الموضوعية،الواصفة أن دراسات متعددة بأّرت اهتمامها في الخصوصيات الثقافية التي تكسب ثقافة معينة الفرادة والتميز،من قبيل ما أورده العدد الثلاثيّ (12/11/10)،من مجلة"الآداب"،الصادر سنة2011،لاسيما ما عنونه ب((الثقافة الوطنية الفلسطينية.))،فما الذي تستأثر به تلك الثقافة.. هل هي الثقافة الوطنية الفلسطينية،أم ثقافة الوطنية الفلسطينية(وطنية الثقافة الفلسطينية)،كما تساءَل الناقد فيصل دراج؟

الواقع أن الشعب الفلسطينيْ استثنائيّ في كل شيء،في كفاحه المسلح البطوليّ ،في حَجَره الذي أورق،في بلاده التي"تتنقل"،نحو تعبير إلياس صنبر،وفي مشروعه الثقافيّ بحمولاته الحبلى الصريحة والضمنية.يميز الباحث السابق الثقافةَ الوطنية الفلسطينية و ثقافةَ الوطنية الفلسطينية،فإذا الأولى عامة،مشترك فيها،مؤتلفة بين الشعوب،أما الأخرى"فتتعامل مع مشروع الوطن الآتي،وعن هذا الاختلاف تصدر تعابيرُ مثل الوجع الفلسطينيّ،الغضب الفلسطينيّ،اليتم الفلسطينيّ.. وكل ما يضع "اللاجئ"بين البسر وخارجهم في آن..."(مجلةالواقع أن الشعب الفلسطينيْ استثنائيّ في كل شيء،في كفاحه المسلح البطوليّ ،في حَجَره الذي أورق،في بلاده التي"تتنقل"،نحو تعبير إلياس صنبر،وفي مشروعه الثقافيّ بحمولاته الحبلى الصريحة والضمنية.يميز الباحث السابق الثقافةَ الوطنية الفلسطينية و ثقافةَ الوطنية الفلسطينية،فإذا الأولى عامة،مشترك فيها،مؤتلفة بين الشعوب،أما الأخرى"فتتعامل مع مشروع الوطن الآتي،وعن هذا الاختلاف تصدر تعابيرُ مثل الوجع الفلسطينيّ،الغضب الفلسطينيّ،اليتم الفلسطينيّ.. وكل ما يضع "اللاجئ"بين البشر وخارجهم في آن... مجلة الآداب،العدد نفسه.ص:42.بتصرف

: لا أحد من ذوي المروءة ينكر أن الإنسان الفلسطينيّ مَصُوغ من رحم المعاناة حتى أضحى"مرجعا" فيها ،أنموذجا عاريا إلا من الانتماء،وهذا-كما يعترف

التتمة ص 16

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي في هذا العدد الذي خصص ملفه لأزمة الطاقة ومسألة التضخم الرفيق عبد اللطيف بنلحسن، المناضل اليساري الذي خبر سجون النظام خلال ما سمي بسنوات الرصاص، من مؤسسي حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وعضو لجنته المركزية لأربع ولايات، ساهم في تقوية العمل النقابي محليا ووطنيا في إطار النقابة الوطنية للتعليم يساهم في تنشيط الحياة الثقافية والسياسية في المدينة العمالية المحمدية وهو منسق الجبهة المحلية لمساندة عمال سمير ومنسق الجبهة المحلية لدعم نضال الشعب الفلسطيني...

1 - في السياق الدولي والمحلي المتميز بالارتفاع المهول لأسعار المحروقات وانعكاس ذلك على أسعار باقي المواد الاستهلاكية الأساسية للطبقات الشعبية، خاصة بعد إقدام الدولة على تحرير الأسعار، يطرح سؤال الأمن الطاقي لبلادنا، والسؤال يحيلنا مباشرة على أزمة سمير وتبعاتها. هل لكم أن تحدثونا عن نشأة هذه المعلمة وعن أهميتها؟

بداية أريد أن أتقدم بالشكر الجزيل لجريدة النهج الديمقراطي للاهتمام الذي توليه لهذا الموضوع المهم والحساس في ظل الأوضاع الخطيرة التي يعيشها العالم عامة والمغرب على وجه الخصوص.

فمشكل المحروقات وآثارها السلبية على الاقتصاد العالمي، خصوصا أمام تفاقم الأزمة الروسية الغربية وما تشهده الصناعات من تطور وانطلاق جديد بعد الركود الذي عاشه العالم خلال فترة جائحة كورونا، وندرة هذه المادة إثر الأزمة الروسية الأوكرانية. ونتيجة لذلك عاش المغرب الأزمة بشكل مضاعف، من جهة هناك التقلبات العالمية التي أدت إلى ارتفاع ثمن المحروقات ومن جهة أخرى هناك الأزمة مع الجزائر وتوقف ضخ الغاز عبر المغرب نحو أوروبا... لكن الطامة الكبرى التي أدت إلى تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب هو النهج السياسي الذي اختارته الدولة عبر حكوماتها المتعاقبة خصوصا منذ التخلي عن معلمة لاسمير عن طريق بيعها / هبتها لمستثمر سعودي لا عالقة له بميدان المحروقات والتساهلات التي قدمتها له الدولة لنهب خيرات لاسمير وتحويل أرباحها خارج البلاد، مما أدى إلى إفلاس الشركة والعديد من المؤسسات التي تدور في فلكها بأطرها وعمالها.

2 كان لتوقيف المصفاة انعكاسات وخيمة على أوضاع العاملين بها وعلى المدينة وعلى البلاد برمتها، وخضتم نضالات مريرة كطبقة عاملة ومستخدمين من أجل ضمان حقوقكم المشروعة واستمرار المنشأة. كيف عشتم تلك التجربة؟

إن الغرض من تأسيس لاسمير في بداية ستينات القرن الماضي من طرف الحكومة الوطنية برئاسة عبد الله إبراهيم جاء ضمن سياسة الحفاظ على استقلالية وسيادة الوطن اقتصاديا وطاقيا وضمن استراتيجية عامة تحددت في مخطط خماسي يسعى إلى ضمان الأمن الغذائي عبر ما سمي بالإصلاح الزراعي، واستقلال مالي عبر تأسيس بنك المغرب والعملة الوطنية، وتعميم التعليم وتوحيد البلاد من خلال ربط المنطقة الشمالية المستعمرة من طرف اسبانيا بالمنطقة المستعمرة من طرف فرنسا ... في هذا السياق جاء تأسيس لاسمير عبر شراكة إيطالية مغربية في مرحلة تاريخية معينة جمعت الحركة الوطنية التقدمية المغربية بالحركة الشيوعية الإيطالية آنذاك.

ويمكن أن نلاحظ أن ركائز هذه السياسة الوطنية قد تم إجهاضها مباشرة بعد إسقاط هذه الحكومة، ولم يصمد منها إلا بنك المغرب ولاسمير ... إلا أن هذه الأخيرة تم تفويتها بشكل غريب "سنة 1996" وبثمن رمزي في الوقت الذي كانت تضخ أرباحا طائلة للاقتصاد الوطني ... لكن الضربات لم تتوقف عند هذا الحد بل توالت خصوصا مع حكومة العدالة والتنمية التي قررت توقيف الإنتاج بالشركة سنة 2015 وبعد عام من ذلك تم اتخاذ قرار تحرير أسعار المحروقات.

وفي الوقت الذي تمت عرقلة جميع المحاولات لشراء الشركة بأعذار واهية كالقول بعدم التدخل في عمل القضاء، تم فتح المجال أمام لوبي المحروقات وتوزيع الكعكة بشكل فاضح وصارخ بدون حسيب وال رقيب خصوصا إذا علمنا أن أكبر شركة الاستيراد وتوزيع المحروقات بالمغرب هي في ملكية رئيس الحكومة الحالي ورئيس الحزب الحكومي الأول وبالتالي صار من الصعب التفريق بين رئيس الحكومة ورئيس الشركة المستحوذة على حوالي 37 بالمئة من سوق المحروقات وطنيا.

إلى حدود اللحظة يمكن اعتبار الأمور شبه عادية، لكن ما هو غير عادي هو الأثمنة التي تعرفها هذه المحروقات في المغرب قبل وبعد الحرب الروسية الأوكرانية فقد تميزت بارتفاع صاروخي عما كانت عليه قبل التحرير مما يعني استفادت الدولة من خلال الضرائب

لكن هذا لم ينعكس ايجابا على حياة المواطن أبدا. بل عرفت القدرة الشرائية تدهورا مهولا من خلال ارتفاع جميع المواد الأخرى بل إن المواطن لم يعد يستفيد من تقلبات السوق الدولية فحين ما يرتفع ثمن البترول دوليا ترتفع الأسعار بالمغرب وعندما تنخفض دوليا فإنها ال تنخفض بالمغرب الشيء الذي جعل المغرب يتبوأ المرتبة الأولى عربيا وعالميا في ثمن هذه المادة . هده الوضعية واكبتها على المستوى الاجتماعي احتجاجات كبيرة ومتنوعة قامت بها الطبقة العاملة بالشركة مساندة من طرف جبهة محلية بمدينة المحمدية في مرحلة أولى ثم تأسست جبهة وطنية قامت بمجموعة من الخطوات النضالية وعدة لقاءات مع مسؤولين حزبيين وبرلمانيين الذين أبانوا عن اقتناعهم بضرورة حل مشكل لاسمير وعودته للإنتاج، لكن الذي حصل هو تملصهم من هذه الوعود ومن هذا الملف الحارق بمجرد تحملهم لمسؤوليات حكومية كما حصل مع حزب الاستقلال وحزب الأصالة والمعاصرة مثلا.

إن مشكل سامير لم يكن قط مشكلا اجتماعيا أو قضية عمال يمكن حلها عبر مفاوضات وتعويضات بل هو مشكل سياسي بالأساس، الغاية منه التخلص من كل ما يعاكس مصالح القوى الاقتصادية الغربية بناء على توصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات البنكية الدولية ولا نستغرب إذا ما أعلنت الحكومة الحالية عن نيتها في خصوصة بعض المكاتب الوطنية كالمكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الشريف للفوسفاط.

إن الملاحظة الأساسية التي يمكن استخلاصها من خلال التتبع لهذا الملف الشائك والخطير هي كالتالي: إن مشكل لاسمير يشكل مؤامرة كبيرة يشارك فيها السياسي بتورطه المباشر أو من خلال جبنه، ويشارك فيها الاقتصادي من خلال استفادته أو انتهازيته ، ويشارك فيها الإعلامي من خلال تمويهه أو صمته ... أما ضحيتها فليس هو العامل أو المستخدم كما يحلو للبعض أن يوهمنا، لأن القضية تهم سيادة الوطن أولا وقبل كل شيء واستقلاله الطاقي لأن لاسمير تتوفر على مخازن يمكنها ضمان مخزون استراتيجي يؤمن التزود بهده المادة لمدة تفوق ستين يوما، وفي المرتبة الثانية فهو المواطن عامة لما يسببه ارتفاع سعر البترول من آثار على باقي المواد المعيشية.

وهكذا يظهر أن المستفيد الأول والأساسي من توقيف لاسمير هو الشركات الدولية لصناعة البترول وتكريره وداخليا هو لوبي المحروقات الذي جنى ويجني مليارات الدراهم خلال الست سنوات الأخيرة خصوصا وأنهم متفقون على توحيد نسبة النهب من خلال تقارب سعر البيع، وإضافة أكثر من درهم واحد خارج الأثمان المتعارف عليها والمنصوص عليها في قيمة الأرباح، بل إن هذه اللوبيات استطاعت أن تنسف مجلس المنافسة عند ما أراد حشر أنفه في قضية الأرباح غير الشرعية والتوافقات القبلية لتحديد السعر بين الشركات .

إن المتضرر الأساسي يبقى هو الاقتصاد الوطني عبر فقدانه لعدة مليارات من الدراهم عبر شراء البترول مكرر من دول غير منتجة للبترول كفرنسا واسبانيا والبرتغال ...في الوقت الذي كان يشتري البترول الخام بثمن أرخص ويقوم بتكريره بلاسمير وبيع جزء منه بالعملة الصعبة (وقود الطائرات) ويستخرج مواد أخرى كالزفت مثال، هذه المادة التي صرنا اليوم نستوردها بأثمان باهظة. هذا إضافة لعدد كبير من العمال والمستخدمين الذين توقفوا عن العمل بسبب هذا الإغلاق ونتيجة لذلك تم تشريد حوالي 7000 عامل مباشر وغير مباشر بالإضافة لغلق حوالي 250 شركة مناولة، زيادة على الأضرار التي عانت وتعاني منها مدينة المحمدية لكونها المدينة الحاضنة لهذه المعلمة، حيث تضررت ميزانيتها من خلال فقدانها حوالي مليار سنتيم من الضرائب الجماعية وببطالة أبناءها وتضرر اقتصادها في بعض القطاعات بحوالي 25 في المئة، وحرمان مئات الطلبة من التداريب المخبرية بالشركة، وتوقف الدعم الذي كانت تستفيد منه الفرق الرياضية والفنية والثقافية بالإضافة الى التأثير السلبي على المستوى العمراني وعلى مستوى البنى التحتية والسياحية للمدينة.

إن مشكل سامير لم يكن قط مشكلا اجتماعيا أو قضية عمال يمكن حلها عبر مفاوضات وتعويضات بل هو مشكل سياسي بالأساس، الغاية منه التخلص من كل ما يعاكس مصالح القوى الاقتصادية الغربية بناء على توصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات البنكية الدولية ولا نستغرب إذا ما أعلنت الحكومة الحالية عن نيتها في خصوصة بعض المكاتب الوطنية كالمكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الشريف للفوسفاط.

3 كيف تنظرون لآفاق المصفاة ومستلزمات السيادة الطاقية لبلادنا بصفة عامة؟

أمام هذا الهجوم الذي تتعرض له معلمة سامير ومن خلال الاقتصاد الوطني والقدرة الشرائية للمواطن يبقى الحل في تكثيف جهود الطبقة العاملة لهذا القطاع من خلال النقابات المناضلة ووقوف الأحزاب المناضلة الحقيقية وعموم الجماهير المكتوية بنار الزيادات الصاروخية والمتوالية في إطار جبهة إعادة الإنتاج بسامير وعدم التفريط في عقود من الخبرة والتجربة وفي مليارات الدراهم المنهوبة والمحولة لخارج البلاد.

أما بخصوص الحلول التي تطالب بها كل التنظيمات المدافعة والمساندة لقضية إعادة الإنتاج بسامير فهي تأميم الشركة عبر شراءها من طرف الدولة بما أنها الدائن الأساسي للشركة في انتظار وقوف الشركة وإعادة توازنها حينها نعتقد أن الرابح الأكبر سيكون هو الاقتصاد الوطني والمواطن المغربي...لكن هل يمكن إمالة ميزان القوى لهذا الطرح حاليا؟.... هذا ما نتمناه.

اليساري "غوستافو بيترو" يتصدر نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في كولومبيا

فاز المرشح اليساري غوستافو بيترو بالجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي جرت في كولومبيا يوم الأحد، وسيواجه في الجولة الثانية التي تجري في 19 يونيو حزيران رجل الأعمال رودولفو هيرناندیز، الذي احتل المركز الثاني بصورة مفاجئة.

وأظهرت إحصائيات مكتب التسجيل الوطني حصول بيترو على 40.3% من الأصوات، بعد فرز 96.2% من صناديق الاقتراع. وكان بيترو عضوا في حركة إم19- المتمردة، وقد تعهد بإجراء تغيير اقتصادي واجتماعي عميق.

وحصل هيرناندیز على 28.1%. وهو في السبعينات من عمره وكان رئيسا لبلدية بوكارامانغا، وقد تعهد بمحاربة الفساد رغم أنه يخضع لتحقيق بتهمة الفساد.

وتصدر بيترو (62 عاما) باستمرار استطلاعات الرأي العام نتيجة تعهداته بإعادة توزيع رواتب التقاعد، وعرضه الالتحاق بالجامعات العامة بلا رسوم ومكافحة التفاوت الطبقي العميق.

وتعهد بيترو بالالتزام الكامل باتفاق السلام المبرم عام 2016 مع متمردي جماعة القوات المسلحة الثورية اليسارية (فارك)، والسعي لإجراء محادثات سلام مع متمردي جيش التحرير الوطني، الذين ما زالوا نشطين، وكذلك وقف جميع عمليات تطوير النفط والغاز الجديدة.

وصعد هيرناندیز في استطلاعات الرأي في الأسبوعين الماضيين فقط، مدعوما بحضوره على وسائل التواصل الاجتماعي. وتعهد هيرناندیز بإنهاء الامتيازات الممنوحة للمسؤولين وترشيد الانفاق لدى حكم البلاد.

وقال هيرناندیز في مقطع مصور على وسائل التواصل الاجتماعي: "نحن نعلم اليوم أن لدى المواطنين إرادة حازمة لإنهاء الفساد كنظام حكم...والعصابات التي اعتقدت أنها ستحكم إلى الأبد خسرت اليوم".

ورغم هذه التصريحات يجري مكتب المدعي العام تحقيقا مع هيرناندیز، بشأن مزاعم بأنه تدخل في مناقصة لجمع القمامة، عندما كان رئيسا لبلدية بوكارامانغا لصالح شركة كان ابنه يضغط من أجل فوزها بالمناقصة. وينفي هيرناندیز الاتهامات ويصر على أنها تهدف إلى عرقلة محاولته للفوز بالرئاسة.

عن وكالات انباء

تتمة مقال: الثقافة وسياق المسافات الطويلة

فيصل دراج مرة أخرى-تأهيل كفاحيّ يختزل المسافة بين المنفى المشفوع بالاغتراب، والوطن..(مجلة الآداب،العدد نفسه.ص:43.بتصرف.) مستنفرا كل ما أوتيَ من أشكال نضالية غير مسبوقة..على الرغم من كونه محروما مما يتقاسمه الناس جميعا..

إنها ثقافة تتماهى فيها-بلا هوادة ولا تقادم- النظرية والممارسة ،فتقود من ثمة إلى تصالح جدليّ واصل فاصل يتيح همس الجفون / مناجاة الجنون،بما أن الصيرورة تجبر عثرات السيرورة.وقد أثبت ما أذهب إليه غيرُ قليل من النضالات(معارك الفلاحين،الصحافة البديلة،استشهاد المفكرين والأدبا ء والفنانين...)..وحسب الثورة الفلسطينية فخرا أنها محفوظة في الأناشيد و الأغاريد والمتاريس..

والمؤسف المفجع في آن أنّ مِن "المثقفين"مَن أوغل وتجاوز الموضوعية الثاقبة،وهو يتذرع بما سماه"حرية المثقف"،إلى حد ((تمييع))تلك الحرية،التي سرعان ما أضحت ليبرالية، وكأنها((فوق النقد)) و المساءَلة، ولو من باب "أخلاق التحرر"،وَفق فيصل دراج عينه،لذلك أجدنيَ مضطرا إلى تكرار ما اعتبرته/ أعتبره أصل الحريات برمتها في مقال سابق،و هو الحرية السياسية.وعندي أن الحرية تنتزع ولا تمنح،أو هي -إن شئت أيها القارئ الكريم-في حقيقتها تحرّر و تحرير..

أخيرا،إنّ الذي لا يشعر بالظلم لا يستحق الحرية نحو ما ردَد مشرّحُ طبائعِ الاستبداد..فيكفي أن تكون فلسطينيا لتصبح هدفَ لغم،أو دريئة مفخخة،أو مرمى قناص صهيونيّ.إن هذا الفلسطينيّ لَيُغتال في اليوم الواحد أكثر من اَغتيال،حتى كفنه،و تشييع جنازته، وحمل جثمانه، علمه..من المحظورات في استراتيجيات بني صهيون:جذوة الخزي / ذروة العار !!!!! ،يقول محمود درويش:

إن سألوك عن فلسطين قل لهم
بها شهيد
يسعفه شهيد
ويصوره شهيد
ويودعه شهيد
ويصلي عليه شهيد

ماي 2022

من وحي الأحداث

الدار البيضاء تحت الحصار

التيتي الحبيب

عاشت منطقة درب عمر وسط مدينة الدار البيضاء حالة حصار نفذته جيوش من قوات الأمن والقوات المساعدة وجحافل من البوليس السري والمخبرين، هذه الجيوش التي انتشرت صبيحة يوم 29 ماي وأغلقت كل المنافذ إلى ساحة النصر ومنعت الوقوف أو التجمهر بمحيط الساحة من أجل تطبيق قرار منع المسيرة التي دعت لها الجبهة الاجتماعية.

لمن لازال يشك أو يتردد في طبيعة الدولة المتحكمة ببلادنا؛ فإن حصار درب عمر والكم الكبير من القوات التي استنفرت، يزيل أي شك بأننا أمام دولة بوليسية لم يعد يهمها تغطية هذه الحقيقة أو التمويه عليها. لسبب بسيط، وهو أن الدولة فشلت إلى درجة لم تعد تملك ثمن شراء السلم الاجتماعي. إن ما قدمته في إطار الحوار الاجتماعي المغشوش والمتضمن في اتفاق 30 أبريل لم يقنع حتى من وقع عليه لأن الضربة القوية التي تعرضت لها القدرة الشرائية للجماهير الشعبية لم تعد تحتمل هذا المستوى الغير مسبوق من النهب والزيادات الفاضحة في أسعار المواد الأساسية من مواد غذائية وخدمات اجتماعية في الصحة والنقل والتعليم.

تراهن الدولة البوليسية على بعث رسالة إلى الجماهير الشعبية مفادها أن الدولة لا تملك إلا القمع والاعتقالات والسجن، وكل من يحتج على تدهور أوضاعه فعليه أن ينتظر بالإضافة إلى استفحالها والمزيد من تدهورها بما هو قادم من زيادات؛ فعليه أن يتحمل ضريبة القمع والاعتقال والتنكيل. هذه هي الرسالة التي تود الدولة البوليسية تبليغها للجماهير الكادحة وإلى أكثر من 25 مليون مواطن ومواطنة الذين زجت بهم الاختيارات الطبقية الظالمة في آفة الفقر. اختارت الدولة وسيطا لتبليغ هذه الرسالة، وهو الجبهة الاجتماعية وإطاراتها الوطنية والجهوية والمحلية. لكن تحدي المنع والعزم على تنفيذ الوقفة أمام مقر المركزية المناضلة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أسقط حساب الدولة البوليسية وتم الإعلان على استمرار التحدي وتنظيم مسيرة يوم 19 يونيو وستكون إذا نفذت بحزم وشكيمة عبارة عن مسيرة ستتواجه فيها إرادة النضال مع إرادة القمع والاستبداد.

هكذا يمكننا القول بأن الجبهة الاجتماعية الرافضة للاستسلام والإذعان باتت تشكل أحد أهم مربعات المقاومة والنضال، وجب دعمه وتحصينه وتقويته عبر توسيعه وفتحه في وجه أوسع الجماهير المتضررة في الأحياء الشعبية وفي المدن الكبيرة والصغيرة وفي البوادي وخاصة في المناطق المهمشة.

تعتقد الدولة البوليسية بأنها لما تشدد من قمعها، فإن المتضررين سيتراجعون. إنها تغفل عن حقيقة تكبر اليوم وفي كل لحظة وهي أن 25 مليون من المواطنات والمواطنين سيعلنون بأنهم لم يعد لهم ما يخسرونه سوى قيودهم والأغلال التي تكبلهم وتمنعهم من التحرر الناجز من قبضة الظلم والقهر الاجتماعي المفروض من كمشة من المحتكرين واللصوص.